مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (١)، ص ص ٦٥-١٣٤، (محرم ١٤٣٥هـ/نوفمبر ٢٠١٣م)

تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل، دراسة تحليلية

محمد عبد الحميد محمد شهاب
أستاذ مشارك بكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الطائف
أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية تجارة دمياط، جامعة المنصورة

(قدم للنشر في ٢٠١١/٥/٢١؛ وقبل للنشر في ٢٠١٣/٥/٣١)

ملخص البحث. استهدفت الدارسة الحالية تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر كبير على مستوي مشاركة المرأة في قوة العمل، وكذلك على المؤشرات الاجتماعية الأنثوية الرئيسية.، حيث أكدت النتائج المستمدة من التحليل الإحصائي للبيانات عن الفترة من عام١٩٨٠ حتي عام ٢٠١٠ أن الإنفاق العام الاجتماعي على التعليم والصحة له تأثير معنوي إيجابي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل. وأن أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لها تأثير معنوي موجب، في حين أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير معنوي سالب على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل، كما أن الصادرات جاء تأثيرها معنويا وإيجابيا. أما الواردات فجاء تأثيرها معنويا وسالبا على معدلات المشاركة للمرأة المصرية في قوة العمل. وتم استخدام أسلوب التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية، لبناء النموذج الملائم لبيانات مشاركة المرأة في قوة العمل، وأخيراً توصلت الدراسة إلى إمكانية صياغة نموذج الانحدار المتدرج لتحديد أهم المتغيرات المستقلة (السياسة المالية- السياسة النقدية- السياسة التجارية) التي تؤثر في مشاركة المرأة في قوة العمل.

الكلمات المفتاحية: المرأة، قوة العمل، النوع، سياسة مالية، سياسة نقدية، سياسة تجارية.

مقدمة

للسياسات الاقتصادية الكلية أثر كبير على مستوي مشاركة المرأة في قوة العمل، وكذلك على المؤشرات الاجتماعية الأنثوية الرئيسية. ومع تنامي ظاهرة العولمة حدث تطور في الوعي والمفاهيم أدى إلى تبلور قناعة راسخة حول أهمية دور المرأة في مواجهة تحديات التنمية على المستويات كافة، وزيادة دورها وفاعليتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا اتضح ما يجب على الحكومات أن تقوم به وتتبناه من سياسات اقتصادية تعمل على إزالة العوائق التي تحد من تفعيل وزيادة مستوى مشاركة المرأة في عملية التنمية لما لها من دور حيوي في هذا المجال، وليس فقط باعتبارها الشريك الأصيل في النظام الاجتماعي والاقتصادي وتشكل نصف القوة البشرية المؤثرة في بنائه ولكنها المسئولة أيضا عن النصف الآخر. ومن هنا باتت مشاركة المرأة في سوق العمل بحصص مساوية للرجل ودمجها في النشاط الاقتصادي من أهم أولويات البرامج التنموية للدول، التي تسعى من خلالها إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، وفي سبيل ذلك تعمل الدول و المنظمات الدولية على فرض إجراء التحليل النوعي(Gender Analysis) للسياسات الاقتصادية في كل دولة، بهدف قياس تأثيرها على الإسهام الاقتصادي للمرأة مقارنة بالرجل، وتقدم التشجيع والدعم الفني والمعنوي من منظور يفترض أن تحقيق التنمية المستديمة لن يتحقق دون تمكين المرأة من الحصول على حصص في جميع القطاعات، وتمكينها من مراكز اتخاذ القرار والتحكم في الموارد والتمويل.

إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدى إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها الحصول على فرص التوظف التي تؤمن لها مصدرا دائما للدخل، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدى للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل. كما تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستديمة وأساسا لدفع عجلة النمو، بدلا من كون هذا النصف يسعى لمجرد البقاء ويشكل عالة على المجتمع.

أضف إلى ذلك كله أن فوائد إشراك المرأة في الاقتصاد العالمي موثقة بشكل جيد حيث ترتبط المساواة بين الجنسين بالنمو الاقتصادي (Hill and King, 1995)، (Dolan and Gatti, 1999) وكذلك (Klasen, 1999)، والدراسات التي ركزت على القارة الأفريقية تشير إلى أن عدم المساواة بين الرجال والنساء كان مرتبطا بضياع فرص النمو والتنمية (Worldbank, 2000, 2002)، وأضاف(Canagarajah, Blackden and 2003) أن ارتفاع دخل المرأة من المشاركة في العمل كان بمثابة الاستثمار في الجيل التالي، حيث إن النساء اللاتي يسيطرن بدرجة أكبر على الموارد الأسرية ينفقن بشكل أفضل على الطعام والصحة والتعليم بالنسبة لأبنائهن، وأن الاهتمام بمشاركة المرأة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين يمكنه أن يسهم كثيرا في تحسين مستويات الإنتاج والقدرة الإنتاجية ومؤشرات القدرة التنافسية.

وقد أكدت الاتفاقيات الدولية أن المساواة بين الجنسين هدف محوري لعملية التنمية، فميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه عام ١٩٤٥م أكد الحقوق المتساوية للرجال والنساء، والإعلانات التي تلت ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقية إلغاء التمييز العنصري ضد المرأة، والمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد عام١٩٩٥م، وقد تبنى ذلك برنامج عمل بكين الذي ألقى الضوء على المساواة الاقتصادية باعتبارها أحد مجالات الاهتمام الاثني عشر. وأخيرا، إعلان الألفية الجديدة للتنمية الذي صدر عام ٢٠٠٠ م والذي يلزم الدول الأعضاء بعم المساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة باعتبارهما الوسيلتين الفعالتين للقضاء على الفقر والجوع والمرض ودفع التنمية.

وقد سجلت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي قوة العمل تزايدا مطردا خلال العقود القليلة الماضية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير أنها تبقى متدنية مقارنة بالمتوسطات العالمية. فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء (من سن١٥إلى ٦٠) في قوة العمل في المنطقة من ١٨. ٤٪ في عام ١٩٩٧م إلى ٢١. ٥٪ عام ٢٠٠٧م، في حين بلغت تلك النسبة ٤٦. ٥٪، ٤٢. ٦٪ على مستوى العالم خلال الفترة نفسها. وإذا كانت النساء يمثلن نصف عدد السكان تقريبا في مصر فإن

نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل ما زالت أقل من المستويات العالمية حيث كانت تمثل ٥. ٧٪ عام ١٩٦٠م وزادت إلى ١٥. ٣٪ فقط عام ١٩٩٦م، ثم إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٥م، ووصلت إلى حوالي ٢٥٪ تقريبا في عام ٢٠٠٧م (الأسكوا, ٢٠٠٧).

وبالرغم من أن البطالة واحدة من أهم مشاكل الاقتصاد المصري عموما، فوقعها أشد على المرأة، فعندما وصل المعدل القومي للبطالة إلي ١٠. ٦٪، كانت نسبة بطالة الإناث ٢٤٪ في حين لم تتجاوز بطالة الذكور ٦. ٨٪ في ٢٠٠٦م (World Bank,2011) ومن ثم، ووفقا لهذه البيانات، تبلغ نسبة البطالة بين النساء أربعة أضعاف النسبة بين الرجال، كما أن فترة البطالة بين الإناث أطول منها بين الذكور. (Nassar,2006)

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية التي تبنتها مصر ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، كانت فرصة يمكن الاستفادة منها للنهوض بوضع المرأة عموما ومشاركتها في سوق العمل خصوصا، عبر ما تتيحه من إصلاحات على المدى الطويل تؤدى إلى نمو مستديم وزيادة في فرص التوظف، ومن المؤكد هنا أن تلك السياسات قد كان لها أثر كبير على مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل وحققت بعض الإيجابيات، والكثير من السلبيات.

مشكلة البحث

تنحصر مشكلة البحث في انخفاض معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل المصرية، الأمر الذي يفضى إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدى إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة وصعوبة تحقيق التنمية المستديمة. وأن هناك نقاط خلل في السياسات الاقتصادية الكلية- المالية والنقدية والتجارية- فيما يتعلق بمستوى مشاركة المرأة في قوة العمل، وأنه لا يمكن الاستمرار في انتهاج تلك السياسات نفسها التي سادت خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، وأصبح استمرار هذه السياسات يخلق من الآثار السلبية أكثر مما يخلق من النتائج الإيجابية التي نسعى إليها فيما له علاقة

بالمرأة. حيث تركز هذه السياسات على معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، ولا تولي مسالة تأثير الإصلاحات على وضع المرأة بالشكل الكافي. كما أن الدول التي اتخذت إجراءات لتخفيف وطأة الآثار السلبية لتلك السياسات المطبقة على الفئات المتضررة، قلما استهدفت المرأة بشكل محدد.

فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً إلى تحقيق أهدافه، سوف يتم اختبار الفروض الآتية:

١- إن التغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية قد أثرت سلبا على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.

٢- تعمل السياسات الاقتصادية الكلية المختلفة في اتجاه واحد من حيث تأثيرها على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.

ويمكن اختبار هذين الفرضين من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

التساؤل الأول: ما مكونات السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة على مشاركة المرأة في قوة العمل ؟

التساؤل الثاني: ما تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في قوة العمل ؟ و ما السياسات ذات المعنوية الإحصائية والأكثر تأثيرا على تلك المشاركة ؟.

أهمية وأهداف البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أن السياسات الاقتصادية الكلية -المالية والنقدية والتجارية-كانت وما تزال الأدوات الحقيقة والمهمة بيد الحكومات في الدولة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن التوقف عند تحليل تلك السياسات التي تم اللجوء إليها وتأثرت باتجاهات العولمة ودراستها الدراسة العميقة لمعرفة تأثيرها على مشاركة المرأة في قوة العمل أمر شديد الأهمية، والتأكد من كون هذه السياسات قد

عكست الاهتمام الكافي بوضع المرأة أو لا ؟ وذلك للتوصل للأدوات الفعالة التي يمكن استخدامها لمعالجة هذا الأمر والاستفادة من تلك السياسات للنهوض بوضع المرأة عموما ومشاركتها في سوق العمل بوجه خاص. وتهدف هذه الدارسة الي:.

١- دراسة التطورات في معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل المصرية ومحاولة تفسيرها.

٢- تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية - المالية والنقدية والتجارية- على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل في مصر، ودراسة العلاقات المتداخلة بين مكونات هذه السياسات

منهجية البحث

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على التحليل الاقتصادي الوصفي وذلك بالرجوع إلى الدراسات والأدبيات الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وتحليلها للتوصل إلى بيانات ومعلومات قد يتطلبها البحث. بالإضافة إلى استخدام التحليل الاقتصادي القياسي من خلال تقدير نموذج لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في قوة العمل؟

تحقيقاً لهدف البحث، وانطلاقاً من فروضه واستكمالاً لما سبقت الإشارة إليه يتناول الباحث الجوانب الآتية:

أولاً: مشاركة المرأة في قوة العمل بين النظريات والاتجاهات والمبادئ الاقتصادية.

ثانيا: الأدبيات الاقتصادية التي تناولت السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة في قوة العمل.

ثالثا: مشاركة المرأة في قوة العمل في مصر.

رابعا: السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة في قوة العمل.

خامسا: النموذج المقترح لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في قوة العمل.

سادسا: النتائج والتوصيات.

أولا: مشاركة المرأة في قوة العمل بين المدارس والاتجاهات والمبادئ الاقتصادية

١- المدارس الاقتصادية

هناك ثلاث مدارس اقتصادية تعرضت لموضوع مشاركة المرأة في قوة العمل وهي (Vanek,1980):

١- المدرسة النيوكلاسيكية

وتتلخص رأيها في الدراسة التي قدمها (Mincer,1962)، وأشار فيها إلى أن مشاركة المرأة المتزوجة في قوة العمل تعتمد على: دخل الزوج، الذي يرتبط مع خروج المرأة إلى العمل ومشاركتها فيه بعلاقة عكسية، بالإضافة إلى أجر الزوجة، ويرتبط مع خروج المرأة إلى العمل ومشاركتها فيه بعلاقة طردية. ويؤكد مؤيدو تلك المدرسة أن الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالأجر لا يعود إلى عدم المساواة، وإنما الأمر يرجع لعدم اهتمام الإناث بتنمية قدراتهن في مجالات التعليم والتدريب واكتساب المهارات. ويعزى انخفاض الإنتاجية لدى المرأة مقارنة بالرجل إلى المدة التي تقضيها المرأة في العمل بسبب الاهتمام بالأسرة ورعاية الأطفال، كما أن الإناث يفضلن العمل في وظائف تتطلب مجهودا ووقتا أقل. وتشير النظرية إلى أن ما سبق يفضي إلى انخفاض الإنتاجية والمهارة للمرأة مما يؤدي إلى جعل نصيبها أقل في فرص العمل. بالإضافة إلى تفضيل أصحاب الأعمال توظيف الذكور، بسبب كثرة غياب الإناث وعدم قدرتهم على تحمل ظروف العمل لساعات طويلة أو تحت ظروف صعبة.

٢- المدرسة المؤسسية

تري هذه المدرسة أن الأسرة مؤسسة تقوم دعائمها على التعاون والمشاركة بين الرجل والمرأة، وتبعا لذلك فإن سوق العمل يتم تقسيمه على أساس نوعي، ومن هنا فإن سوق العمل لا يميز بين الذكور والإناث في الأجر وإنما يرجع الأمر إلى التمييز الوظيفي. وتشير دراسة (Bergmann,1974) إلى أن تقسيم سوق العمل حسب النوع يجعل النساء يتكدسن في وظائف بعينها، الأمر الذي يؤدي لزيادة المعروض من

العمالة النسائية عن الطلب في تلك الوظائف، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر، وارتفاع نسب البطالة.

٣- المدرسة الماركسية

تتبني هذه المدرسة المفهوم الماركسي في تقسيم المجتمعات إلى عدة طبقات اجتماعية بينها صراع، وأن ذلك الصراع هو السبب الرئيس في وجود التمييز ضد المرأة، وانخفاض نسبة مشاركتها في سوق العمل وزيادة معدلات بطالتها. وفي هذا الإطار يؤكد (Humphries,1977) أن المرأة أجبرت على البقاء في حالة بطالة للحد من حجم المعروض من قوة العمل، وبذلك يقل تحكم طبقة الرأسماليين في الطبقة العاملة، مما يدفع بمعدلات الأجور إلى مستويات مرتفعة.

(ب)الاتجاهات الفكرية: قامت الأمم المتحدة بدور مهم في إدراج المرأة في سياسات التنمية من خلال إعلان ما سمى بعقد المرأة (١٩٦١-١٩٧٠)، وقيام الأمم المتحدة بتحديد ثلاثة أهداف من أجل المرأة وهي:

- المساواة في النوع وإزالة التمييز.
- دمج وإشراك المرأة في التنمية.
- زيادة إسهام المرأة في السلام العالمي.

وتحولت بذلك الرؤية في أسلوب التنمية من جعل التنمية تستهدف تقدم المرأة، إلى إجماع بأن التنمية مستحيلة دون المشاركة الكاملة للمرأة، وقد حددت (Rathgeber,1990) ثلاث اتجاهات فكرية تهتم بالمرأة وعلاقتها بالتنمية وهى:

أ) المرأة في التنمية Women in Development(W. I. D)

شهد هذا المصطلح رواجا في أوائل السبعينيات واستخدم بواسطة لجنة المرأة لجذب انتباه صناع السياسة الأمريكية إلى أعمال (Boserup,1970) المتعلقة بتنمية المرأة في الدول النامية ثم تبنى المصطلح الوكالة الدولية للتنمية الدولية، مع قناعة راسخة بقدرة المرأة على تقديم إسهامات في عملية التنمية. وفي استجابة لتلك الجهود تم تعديل قانون

الوكالة -تعديل Percy الشهير- وتم تخصيص نسبة من أموال الوكالة لأنشطة المرأة، وتلا ذلك قيام الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومؤسسة فورد، ومؤسسة Rockefeller بدعم مشروعات تنموية تستهدف المرأة. غير أن هذا الاتجاه لم يبحث في أسباب عدم استفادة المرأة، وخاصة في الدول النامية من استراتيجيات التنمية المقترحة والمطبقة.

ب) المرأة و التنمية Women and Development (W. A. D)

أشار هذا الاتجاه إلي أن المرأة تمثل جزءا مكملا لعمليات التنمية في النظام العالمي، وحيث أن ذلك النظام قائم على الاستغلال والظلم، فإن هناك حاجة لبحث أسباب عدم استفادة المرأة من استراتيجيات التنمية ومصادر وطبيعة إخضاع واضطهاد المرأة (Jaquette,1982). ويجد هذا الفكر جذوره في الاتجاه الاشتراكي الذي يرى أن دور المرأة في الاقتصاد قد تشكل من خلال تلاقى عدد من العوامل التاريخية المتعلقة بتقسيم العمالة حسب النوع في الإنتاج، ووجود تقسيم طبقي في المجتمع، ووجود مناطق وقطاعات إنتاجية محددة داخل الاقتصاد الوطني مرتبطة بالاقتصاد العالمي (Bandarage,1984). ويفترض هذا الاتجاه أن وضع المرأة سيتحسن مع وجود هياكل دولية أكثر عدالة، من خلال زيادة نسبة تمثيل المرأة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ج) النوع و التنمية Gender and Development (G A D)

عند تقييم العقود السابقة التي شهدت تطبيق مبدأ المرأة في التنمية، وجد أنها نجحت في تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة إلا أنها كانت غير فعالة بالشكل المناسب فيما يتعلق بتحسين الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة مقارنة بالرجل. مما أدى إلى ضرورة إصلاح حركة المرأة في التنمية من خلال إدخال ما سمي بالتحليل النوعي(Kabeerl,1994). ومن هنا يمكن القول إن مبدأ المرأة والتنمية ركز فقط على إدماج المرأة في برامج التنمية، بينما مبدأ النوع والتنمية يدرك أهمية إعادة توزيع السلطة وحصول المرأة على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نفسها التي يحصل عليها الرجل.

د) المبادئ الحاكمة لإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي

هناك خمسة مبادئ حكمت عملية إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي، وقد تطورت استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك كما يلي:

١- مبدأ الرفاهية Welfare Approach

الأمومة هي الدور الرئيس للمرأة في المجتمع، وقد شهد هذا المبدأ رواجا خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويهدف إلى توفير الظروف التي تمكن المرأة من تلبية احتياجات أطفالها وأسرتها (Young,2003)، فالمرأة هنا ينظر إليها على أنها أم أكثر منها مورد اقتصادي له أهمية في عملية التنمية.

ويقوم هذا المبدأ على ثلاثة فروض هي:

- المرأة مستقبل سلبي لنتائج التنمية، أكثر من كونها مشاركا فعالا فيها.
- الأمومة أكثر أدوار المرأة الاجتماعية أهمية.
- تربية الأطفال هي أكثر أدوار المرأة فعالية ومشاركة في عملية التنمية.

ومن هنا نجد أن ذلك المبدأ يقيد دور المرأة ويقصره على الإنجاب والأمومة ورعاية الأطفال، بينما ينسب العمل الإنتاجي فقط إلى الرجل.

٢- مبدأ المساواة The Equity Approach

ساد خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٥)، حيث استهدف تحقيق العدالة للمرأة؛ لأنها مشارك فعال في عملية التنمية. حيث تسهم المرأة من خلال دوريها الإنتاجي والإنجابي وبشكل مؤثر - غير مدرك في أغلب الأحيان - في النمو الاقتصادي (Moser,1993). ويستهدف هذا المبدأ الدفاع عن حق المرأة في الحصول على فرصة للعمل والتوظف للمشاركة في التنمية وبالشكل الذي يحقق المساواة بينها وبين الرجل في سوق العمل، ومن هنا يتأكد أن الرجل والمرأة شريكان مهمان في عملية التنمية المستديمة. وعلى الرغم من نجاح هذا المبدأ في تغيير الكثير من التشريعات التي تميز بين الرجل والمرأة في كثير من دول العالم، إلا أن تغيير القوانين

وحدها لا يضمن توافر المعاملة المتساوية. فعل سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الهندية التزمت بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن حجم التغيير كان في الواقع العملي ضئيلا (Pillain et al. ,2009).

٣- مبدأ مكافحة الفقر The Anti –Poverty Approach

يؤكد هذا المبدأ أهمية الدور الإنتاجي للمرأة والسعي لزيادة دخلها من خلال المشروعات صغيرة الحجم، وسيلة للحد من الفقر ودعم النمو الاقتصادي المتوازن من خلال زيادة إنتاجية المرأة بشكل عام وداخل الأسر قليلة الدخل بوجه خاص(Moser,1993). ومن هنا يستهدف المبدأ، زيادة فرص توظيف المرأة، وتحقيق الزيادة في الدخل، وبذلك تحول التركيز من الحد في التفاوت النوعي بين الرجل والمرأة إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل. ونتيجة لانتشار هذا المبدأ، حدث تحول في دور البنك الدولي من التركيز على دعم النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بمكافحة الفقر وتعزيز النمو وإعادة التوزيع، تطبيقا عمليا لإستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

٤- مبدأ الكفاءة The Efficiency Approach

ظهر هذا المبدأ، انعكاسا لازمة الديون العاصفة في ثمانينيات القرن الماضي، وما تبعها من تطبيق لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي فرضها الصندوق والبنك الدوليان على الدول المدينة. وقد تبنت العديد من المنظمات الدولية المانحة والحكومات مبدأ الكفاءة الذي يتبنى الأفكار الداعمة للتحرر الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وسيلة لتعظيم المكاسب من تدعيم قوي السوق والتبادل التجاري. ويفترض المبدأ أن التحول نحو التنمية يتزامن مع زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، الأمر الذي يحقق العدالة والكفاءة معا. غير أن الواقع العملي يشير إلى أن الظروف المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاح قد نتج عنها نمو واتساع للاقتصاد غير الرسمي مما أدى لوجود ظاهرة تأنيث قوة العمل في مجالات معينة. فتحرير التجارة المصاحب لبرامج الإصلاح الاقتصادي، شجع على جذب الصناعات الموجهة للتصدير الكثيفة العمالة إلى الدول

النامية للاستفادة من معدلات الأجور المنخفضة، وتجنب قوانين العمل الصارمة والتزامات الضمان الاجتماعي (Seguino and Grown,2006). واعتمد العمل غير الرسمي بشكل عام على المرأة، مما أدى لانخفاض معدلات أجرها مقارنة بالرجل في الوظائف المتماثلة. فقد أدت العولمة إلى حدوث تمييز أكبر ضد المرأة من خلال التفاوت في المرتبات ونوعية الوظائف مقارنة بالرجل. بل أبعد من ذلك بين النساء بعضهن حيث تسعي النساء ذوات المرتبات الأعلى إلى توظيف أصحاب المرتبات الأدنى، وكذلك التمييز ضد المرأة التي تعمل بدون مقابل في رعاية الأسرة (Molyneux&Razavi,2006). ومن هنا فإن العولمة لم تؤد إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل فقط، بل إلى خلق طبقة أدني من المرأة العاملة القليلة الدخل أيضا (Wichterich,2000).

وعموما فإن ما تم أدى لزيادة الأعباء علي كاهل المرأة، حيث عظم من دورها الإنتاجي بجانب دورها الإنجابي والاجتماعي في رعاية الأسرة. حيث أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تقليص دور الدولة في توفير الدعم والسلع العامة، فنقل بذلك العبء منها إلى الأسر مما أسهم في زيادة أعباء المرأة.

ونخلص مما سبق إلى أن مبدأ الكفاءة وسع دور المرأة، وأصبح يتمثل في ثلاثة أدوار هي: الإنجاب ورعاية الأسرة، والإنتاج والمشاركة في العمل، والمشاركة الاجتماعية.

٥- مبدأ التمكين Empowerment Principle

يقصد بالتمكين، وفقا للبنك الدولي " وضع المزيد من الموارد والقدرات في متناول الأفراد-المرأة- بحيث يستطيعون المشاركة في المؤسسات التي تعني بحياتهم، والتفاوض معها والتأثير فيها ومراقبتها ومحاسبتها، والتمكين يعطى للمرأة الاستقلالية، وإمكانية الاختيار في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتماد على الذات. ويجب ألا يفهم أن حصول المرأة على السلطة يعنى السيطرة على الآخرين، في موقف تكون المرأة فائزة والرجل خاسر (Afshar,1997).

فالتمكين يعطى المرأة القدرة على التحكم في الموارد المادية وغير المادية وإعادة توزيع السلطة مقارنة بالرجل. ويتطلب هذا الأمر إحداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي الذي يتسم بالتبعية، ثم يتبع ذلك مجموعة من التغيرات القانونية تشمل حقوق الملكية وقوانين العمل إلخ.

وقد قامت الأمم المتحدة بدور مهم في تأييد هذا التوجه من خلال إلحاق مؤشر التنمية المرتبط بالنوع (G. D. I) بمؤشر التنمية البشرية (H. D. I). (World Bank,2002; Alsopet al. 2006).

ثانيا: استعراض الأدبيات الاقتصادية التي تناولت السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة في قوة العمل

مع حلول منتصف القرن الماضي أصبحت فكرة تنمية المرأة قضية متأججة في الوعي الاقتصادي والاجتماعي، فعملية التنمية في الدول النامية همشت دور المرأة وحرمتها من السيطرة على الموارد والسلطة وذلك دون تخفيف الأعباء الثقيلة للواجبات التقليدية الملقاة على عاتقها، فقد كان الانتباه إلى دور المرأة واحتياجاتها يأتي في مرحلة متدنية في قائمة الأولويات الحكومية إذا لم يكن مستبعدا في الأصل(Cotyla,2006). وليس أدل على ذلك من أن الإحصاءات الاقتصادية القومية تتناول عمل الرجال بدرجة من الأهمية تفوق عمل النساء، وذلك لأن الكثير من عمل النساء غير موجه للسوق، وعلى الرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة تقدر عمل النساء بلا أجر بما يعادل على الأقل نصف الناتج القومي. (Elson,2002).

والدراسات التي تتناول مشاركة المرأة في قوة العمل كثيرة ومتنوعة، حيث اهتمت دراسة (Mincer,1962) بتفسير أسباب الزيادة المستمرة في معدلات مشاركة الإناث المتزوجات في القوة العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الزيادة المتواصلة في معدلات الدخول الحقيقية. وانتهى إلى أن الزيادة في دخل الأسرة سوف

تدفع المرأة إلى زيادة طلبها على وقت الفراغ ونقص الطلب على العمل، إلا أن معدل الأجر الحقيقي الذي يدفع للمرأة يؤثر أيضا على قرار توزيع الوقت بين وقت الفراغ، والعمل في المنزل، والعمل في سوق العمل. وتوصل الكاتب إلى أن معدل مشاركة المرأة في وقت العمل يتأثر سلبا بدخل الزوج، وبمعدل البطالة بين الذكور، وبعدد أطفال الأسرة الأقل من ست سنوات، ويتأثر إيجابيا بأجر الزوجة في سوق العمل، وبمستواها التعليمي. وحاولت دراسة (Aysit,2001) تحديد العلاقة بين مشاركة الإناث في قوة العمل، ومعدلات التنمية واختبار فرضية أن العلاقة تأخذ شكل حرف (U)، ومعرفة أهم محددات مشاركة المرأة في سوق العمل. وأكدت أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات تعليم الإناث يؤديان لزيادة المشاركة في قوة العمل غير أن ارتفاع معدلات البطالة السائدة تؤثر سلبا على مشاركة الإناث في قوة العمل.

ووفقاً لما تراه (Yana Van Der,1999) فإن التشريعات الخاصة بالمرأة في سوق العمل التي ركزت على حماية المسئوليات الأسرية للمرأة مع الحفاظ على سلامتها البدنية وشجعت على توظيف المرأة وتحديد أجرها وعدد ساعات عملها، قد أدت إلى أثار غير مرغوب فيها، من الناحية العملية حيث أفضت إلى رفع التكلفة عند تعيين الإناث من وجهة نظر المؤسسات مما قد يدفعها إلى تقليل أجورهن أو الاستغناء عن تلك العمالة. وأنها خفضت من قدرة الإناث على منافسة الذكور رغم سعيها إلى تحقيق المساواة بين الإناث والذكور في الأجور وفرص وظروف العمل.

غير أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليها دراسة (سليمان، ٢٠٠٠) عن الفجوة النوعية في قوة العمل في محافظات مصر خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦م حيث أكدت وجود فجوة بين الذكور والإناث رغم أن التشريعات والقوانين تقدم للمرأة الحقوق نفسها المقدمة للذكور في مجالات التعليم والعمل، إلا أن العادات والتقاليد ما زالت هي العائق الحقيقي أمام الحصول على تلك الحقوق، وأن الفجوة تزداد حدتها النوعية أثناء فترات البطالة. وقد أوصت الدراسة ببعض السياسات التي تسهم في زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل من خلال فتح مجالات عمل غير

تقليدية لعمل المرأة، وتشجيع القطاع الخاص علي تشغيل الإناث، وزيادة مستويات التعليم وخفض نسب الأمية.

وللدولة دور ومهم في التأثير على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال الإنفاق العام على برامج التعليم والرعاية الصحية والدعم، حيث أظهرت الدراسة زيادة نسب مشاركة المرأة الروسية في سوق العمل، وذلك بسبب قيام الحكومة بتقديم دعم قوى لبرامج رعاية الأطفال. ومع بداية التسعينات وانخفاض الناتج القومي الإجمالي وظهور العجز في الموازنة العامة، لجأت الحكومة لخفض برامج الدعم مما أدى إلى زيادة أعباء رعاية الأطفال وخاصة للأسر قليلة الدخل، وأثر على قرار الأم بالمشاركة في القوة العاملة وعلى عدد ساعات العمل التي تقوم بها. وقد أظهرت الدراسة أن هذه الإجراءات أدت إلى الاستغناء عن عمالة أحد أفراد الأسرة، وغالبا ما يكون الأم، وأكدت أن الإعانات الحكومية التي تعمل على تقليل تكلفة برامج رعاية الأطفال أكثر تأثيرا من الإعانات التي تعمل على زيادة أجور الأم العاملة، من حيث تأثيرها على عدد الأمهات العاملات وعدد ساعات العمل.

ومن هنا تظهر أهمية سياسات الاقتصاد الكلى في التأثير على معدلات التوظف بشكل عام، ومشاركة المرأة في قوة العمل بشكل خاص. وتدعيما لوجهة النظر تلك، عمد مجموعة من العلماء أمثال (Lourdes Benería, Nilufer Çagatay, Diane Elson, Maria Floro and Caren Grown) إلى دراسة سياسات الاقتصاد الكلى، وكيف تأثرت بالعولمة ونتج عن ذلك تأثير على توزيع الدخل وعدم المساواة بين الجنسين، وأظهروا كيف أثرت سياسات الإقراض المشروطة المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين على تبنى الحكومات لسياسات أدت لخفض النفقات الاجتماعية، وتحويل نفقات الرعاية الاجتماعية للأفراد من المسئولية العامة إلى الأسرة، الأمر الذي أثر بشكل كبير على نمط مشاركة المرأة في قوة العمل(Lourdes, 1995).

وفي تأكيد لما سبق ذكره أكدت دراسة (Mullaney,2007) التأثير الواضح لبرامج صندوق النقد الدولي على النساء، حيث تشمل برامج الصندوق على شروط تتعلق بتخفيض قيمة العملة، وتشجيع التجارة

بخفض التعريفة الجمركية، وتطبيق سياسة مالية متشددة من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي. وأكدت الدراسة أن " النساء أكثر عرضة للآثار السلبية من الرجال بسبب شروط صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية من برامج صحية وتعليم". وفيما له علاقة بمشاركة النساء في قوة العمل انتهت الدراسة إلى أن عمل المرأة قد يزداد في ظل تطبيق برامج الإصلاح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، ولكن في مجالات محددة.

كما أكد كل من (Seguino and Grown, 2006) أن السياسات التجارية المدعومة من المؤسسات الدولية والمدفوعة بفعل قوى العولمة، تؤثر على الجنسين في الدول النامية. ففي الوقت الذي أدى فيه تحرير التجارة إلى زيادة معدل حصول المرأة على فرص العمل لم يتحقق الهدف البعيد المدى من وراء تغيير حالة عدم المساواة بين الجنسين، ويبدو أنه غير قابل للتحقق بدون تدخل الدولة في الأسواق. وقد أوصت الدراسة بتعظيم دور الدولة في إدارة الاقتصاد من خلال التحكم في تدفق رأس المال المادي ورأس المال البشرى ووضع السياسات الصناعية والزراعية التي تدعم دور الدولة، وإدارة سياسات الطلب بالشكل الذي يؤدى لتعظيم ورفع مستوى التوظف، ولم ينكر كل من (Laframboise and Trumbic, 2003) أن السياسات المالية التي تتبناها الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لها تأثير قوي على التنمية الاقتصادية للنساء. وأن هناك تأثير مهم للإنفاق الحكومي على المؤشرات الاجتماعية الأنثوية، وأن التحيز ضد المرأة في المعاملات الضريبية يؤثر على قرارات العمل والإنفاق. وأوصت الدراسة بإحداث إصلاحات ضريبية تهتم بموضوع التفرقة بين الرجال النساء، وضرورة دعم التعاون بين البنك الدولي والصندوق في برامج صياغة المساعدات الفنية حول تحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي.

وعند دراسة أثر تحرير التجارة في القطاع الصناعي على المرأة، وجدت(**نصار، ٢٠٠٥**) أن تحرير التجارة في القطاع الصناعي في الدول العربية قد ساعد على خلق فرص العمل للمرأة وبالأخص في قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة. ويظهر ذلك جليا بالنظر إلى دول المغرب وتونس وبشكل أقل في مصر. وتشير الدراسة إلى تركز المرأة

في المستويات الدنيا من الهيكل الوظيفي وفي الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية ومن ثم تكون عرضة لأن تحصل على أجور أقل كما تكون أقل استقرارا؛ لأنه بسهولة يمكن استبدالها. ومن ثم تؤكد الدراسة أهمية رفع مهارات المرأة في القطاع الصناعي لأنه من القطاعات المستوعبة لعمالة المرأة.

ثالثا: مشاركة المرأة في سوق العمل في مصر

لا يزال النمو السكاني، والهجرة من الريف إلى الحضر، ونقص فرص العمل المتاحة، من المشاكل التي يعانى منها الاقتصاد المصري. حيث تحدث هذه الاتجاهات الديموغرافية ضغوطا كبيرة ومتواصلة على سوق العمل في مصر(World Bank,2007). كما تراجعت أحجام العمالة التي يستوعبها القطاع العام، أضف إلى ذلك انخفاض العمالة التي تستوعبها الدول البترولية، ما أدى إلى جعل عملية نمو فرص العمل بطيئة، ولا تقوى على استيعاب الزيادة في القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل، و كانت النتيجة الطبيعية لذلك تزايد معدلات البطالة وخاصة بين الشباب ذكورا وإناثا وبمعدلات ضعف المعدل العالمي، فقد فاق معدل البطالة بين الشباب في مصر عام٢٠٠٥ معدل بطالة الكبار بحوالي ٥. ٩ مرة (UNDP,2008).

وفي هذا الإطار، تكتسب مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل أهمية بالغة نظرا لكون المرأة تمثل حوالي ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان، ولكنها لا تشكل في المتوسط أكثر من ٢٣٪ من إجمالي قوة العمل فقط (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٦) حيث يتسم سوق العمل المصري بعدد من الخصائص التي أثرت على وضع المرأة المصرية فيه، ومدى إقبالها على العمل. وقد أفضت تلك الخصائص إلى حدوث اختلال في التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، مما يؤثر في معدلات التوظف، وكذلك في معدلات البطالة. وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي (سليمان، ٢٠٠٠):

١-تجزئة سوق العمل: ينقسم سوق العمل المصري إلى سوق رسمي Formal وآخر غير رسمي Informal، ويندرج تحت السوق الرسمي عدة قطاعات وتشمل قطاع الحكومة، وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص المنظم الوطني والأجنبي. ويتميز هذا السوق بخضوعه للتشريعات والقوانين التي تحمى العمال وتنظم العمل، مع ملاحظة أن درجة الحماية تتناقص كلما اتجهنا ناحية القطاع الخاص. أما السوق غير الرسمي، فيشمل القطاع الخاص غير المنظم والذي لا يتوفر فيه للعمالة أية خدمات طبية أو اجتماعية، غير أن هذا السوق هو الأكثر استيعابا للعمالة في مصر وبخاصة النساء، مع تزايد تحرير التجارة ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

٢-الازدواج الوظيفي: تنتشر هذه الظاهرة في سوق العمل المصري، حيث يجمع الفرد بين أكثر من وظيفة في الوقت نفسه، وتتركز تلك الظاهرة في العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال العام، وذلك بسبب جمود الأجور، وعدم ربط الأجر بالإنتاجية. وقد تلازمت تلك الظاهرة مع التزام الحكومة بسياسة تعيين الخريجين، واعتماد سياسة التعيين على أسس اجتماعية أكثر منها اقتصادية، مما أدى لتفشى ظاهرة البطالة المقنعة. وفي الغالب يبحث العاملون - بعد شعورهم بالأمان الوظيفي- عن فرصة عمل في القطاع غير المنظم.

٣-الاختلال الهيكلي: مع توسع الدولة في التعليم المجاني، وفي ظل غياب التخطيط السليم للعملية التعليمية، حدث خلل في العلاقة بين مخرجات التعليم، وحاجة سوق العمل. حيث زادت أعداد الخريجين بما يفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل. وتلازمت تلك الظاهرة مع ظهور عجز في بعض التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل(Nassar,2006).

٤-عدم التوازن بين معدلات النمو السكاني، ومعدلات نمو القوة العاملة: مع ارتفاع النمو السكاني يزداد عدد الداخلين إلى سوق العمل، وتزداد حجم قوة العمل. وعند نجاح المجتمع في توفير فرص العمل للداخلين الجدد ينتج عن ذلك زيادة في معدلات النمو الاقتصادي. وقد عانى الاقتصاد المصري من حدوث زيادة في معدلات نمو القوة العاملة

بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وقد يرجع ذلك إلي زيادة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.

٥-التقسيم الوظيفي وفقا للنوع: ينظر المجتمع لأعمال بعينها على أنها أكثر ملاءمة لطبيعة المرأة وقدراتها البدنية وظروفها الاجتماعية، مثل مهن التدريس والتمريض. بينما ينظر لأعمال أخرى على أنها أكثر ملاءمة للرجل، حيث تتطلب قدرة معينة، وقوة بدنية ومشقة (Nasser,2006)، مثل أعمال البناء والتشييد، والعمل في المناجم والمحاجر.

وقد أثرت خصائص سوق العمل المصري والسياسات التي اتبعتها الحكومة على مستويات التوظف والبطالة للذكور والإناث - مع التركيز على النساء - ويظهر ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (١). توزيع العمالة حسب النوع والقطاع في أعوام ٨٦، ٩٦، ٢٠٠٥

القطاع		نسبة الذكور			نسبة الإناث		
		١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٥
الحكومي		٠١,١٧	١٧,٢٣	٧,٢٢	١٥,٥٩	٦٩,٥٧	٥,٣٨
العام×		٤٧,١٠	٨٦,٥	١,٥	٤٦,١١	٦٩,٣	٩,١
الخاص	منظم	٤٧,٦٩	٦١,٢٢	٤ .٢٥	٧٦,٢٧	٠٩,٢٥	٧,١٠
	غير منظم		٨٥,٤٧	٩ .٤٥		٩٦,١٢	٢,٤٨

المصدر: سليمان، عزة عبد العزيز وآخرون" الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦" مرجع سابق، جدول ٨.

بيانات عام ٢٠٠٥" الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٥، جدول ١١.

× تم إصدار قانون الأعمال العام رقم ٢٠٣ سنة ١٩٩١م.

وبتحليل البيانات السابقة عن اتجاهات العمالة النسائية وجد أن:

- القطاع العام كان ولفترات طويلة مجال العمل الرئيس للمرأة، ومع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي أدت لتحجيم دور القطاع العام وخفض الإنفاق الحكومي، مع تعزيز دور القطاع الخاص تبدل الوضع حيث تزايد دور القطاع الخاص مع تراجع أهمية القطاع العام

والحكومي. غير أن حصة الذكور كانت في أغلب الأحيان أكبر من حصة الإناث في القطاع الخاص المنظم حيث بلغت ٢٥. ٤٪ مقابل ١٠. ٧٪ للإناث عام ٢٠٠٥، تأكيدا للنظرة التي تعتبر الرجل مصدرا لتامين المعيشة والأكثر قدرة على العمل لفترات أطول وفي ظروف أكثر صعوبة (UNIFEM,2004).

- كما أظهرت هذه البيانات حقائق غير متوقعة، فقد كان المعتقد أن الإناث لا يقبلن على العمل في القطاع غير المنظم، نظرا لصعوبة ظروف العمل، وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات من قبل أصحاب الأعمال. بالإضافة لعدم تفضيلهم الإناث في العمل بسبب كثرة الغياب والانقطاع عن العمل، وعدم القدرة على العمل لفترات طويلة أو لوقت متأخر إلا أن البيانات أظهرت عكس ذلك تماما، حيث تزايدت نسبة عمالة الإناث في هذا القطاع من ١٢. ٦٩٪ عام ١٩٩٦م إلى ٤٨. ٢٪ عام ٢٠٠٥م وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (Segain&Grown ,2006) من أن القطاع الخاص يلجا لتوظيف الإناث في الصناعات الكثيفة العمالة، وبأجور منخفضة كنوع من الدعم غير المباشر لرجال الأعمال. أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص غير المنظم، يضم بين جنباته العاملين لحسابهم في منشئات صغيرة أو غير مرخصة، والعاملين مقابل أجر وبدون عقود أو حوافز بما في ذلك العمالة المؤقتة. ونظرا لارتفاع تكاليف المعيشة والحاجة لوجود مصدر إضافي لدخل الأسرة، يستقطب هذا القطاع غير المنظم الإناث وخصوصا غير المتعلمات أو ذوات المهارات الضعيفة مع الإشارة إلى أن الإناث غالبا ما يعملن لحسابهن الخاص في مشاريع صغيرة في مجالات التنظيف وصناعة الملابس والأغذية الجاهزة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢).
- وبسبب التشريعات التي تقدم مزيدا من المزايا للمرأة العاملة، فإن القطاع الخاص المنظم يرى في تلك المزايا امرأ مكلفا، مما يجعله يقبل على تشغيل الذكور. وذلك يفسر انخفاض نسبة الإناث العاملات في

القطاع المنظم من ٢٥. ٠٩٪ عام١٩٩٦ إلى ١٠. ٧٪ عام ٢٠٠٥. وقد أشارت (Nassar,2006) إلي أنه عند تحليل مجموعة من الوظائف الشاغرة في الجرائد المصرية في مايو ٢٠٠٤، وجد أن ٦٤٪ من منشآت القطاع الخاص كانت تطلب موظفين من الذكور فقط. ويتفق ذلك مع ما قدمته دراسة (Yana van der,1999) من أن التشريعات التي استهدفت حماية المرأة داخل محيط عملها مع المحافظة على مسؤوليتها الأسرية، خفضت من قدرة الإناث على منافسة الذكور في سوق العمل وخاصة في المنشآت الخاصة.

- أدى الخلل في العلاقة بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل النمو السكاني إلى حدوث اختلال بين العرض والطلب على العمالة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. ويظهر الجدول (٢) العلاقة بين نسبة السكان (١٥ سنة فأكثر)، ونسبة القوة العاملة وذلك حسب النوع.

الجدول رقم (٢). التوزيع النسبي للسكان والقوة العاملة في سنوات التعداد١٩٦٠ –١٩٩٦م، وعام ٢٠٠٥م

السنة	نسبة السكان		نسبة القوة العاملة		نسبة القوة العاملة إلى السكان
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
١٩٦٠	٣,٤٩	٧,٥٠	٣,٩٤	٧,٥	٧,٤٦
١٩٦٦	٤,٤٩	٦,٥٠	٤,٩٣	٦,٦	٩,٤٤
١٩٧٦	٤,٥٠	٦,٤٩	٧,٩٢	٣,٧	٨,٤٣
١٩٨٦	٥١	٤٩	٨٩	١١	٦,٤٤
١٩٩٦	٥١	٤٩	٧,٨٤	٣,١٥	٥,٤٦
٢٠٠٥	٩,٥٠	١ .٤٩	٧٧	٢٣	٩,٤٩

المصدر: المركز الديموجرافي" سكان مصر في القرن العشرين" القاهرة، الجدول رقم (٩-١/١)، ٢٠٠٣. وبيانات عام ٢٠٠٥ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، يونيو٢٠٠٥.

ويظهر من الجدول السابق مباشرة:

- أن الإناث يمثلن نصف السكان تقريبا، غير أن نسبتهن إلى إجمالي القوة العملة منخفضة، على الرغم من تزايدها من ٥. ٧٪ عام ١٩٦٠م إلى٢٣٪ عام ٢٠٠٥م.
- انخفاض نسبة القوة العاملة إلى السكان، حيث لم تصل إلى نسبة٥٠٪ في أي تعداد، على الرغم من ارتفاع نسبة الذكور في قوة العمل، مما يدل على أن نصف المجتمع تقريبا غير نشط اقتصاديا.
- ظهر الاختلال في سوق العمل عندما زادت معدلات نمو القوة العاملة عن معدلات النمو السكاني، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل. وقد أدى هذا الاختلال إلى ارتفاع معدلات البطالة مما أثر سلبا على عمالة الإناث. فمع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتفع معدل بطالة الذكور من٥. ٩٪ في ١٩٩١م إلى ٧. ٦٪ في١٩٩٥م، ثم انخفض بشكل طفيف إلى ٥٪ في أواخر التسعينيات، ثم عاود الزيادة ليصل إلى ٦. ٩٪ عام ٢٠٠٤م. في حين ارتفع معدل بطالة الإناث من ٢١. ٣٪ ليصل إلى٢٤. ١٪، ثم ينخفض حتى١٩. ٤٪، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى ٢٣. ٩ % خلال نفس السنوات (El-mahdi,2006).
- ومن الأمور التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث الخلل في العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. فعلى الرغم من زيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم في جميع مراحله وخاصة التعليم العالي، حيث انخفضت الفجوة بين الذكور والإناث في مرحلة التعليم الجامعي من ٤٥. ٧٪ عام ١٩٩٠/١٩٩١م إلى ٧. ١٩٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو٢٠٠٥)، إلا أن الإناث تركزن في مجالات الدراسات التربوية والعلوم الإنسانية، في الوقت الذي تنخفض فيه نسبة الإناث مقارنة بالذكور في المجالات العلمية، مما يضعف قدراتهن التنافسية في سوق العمل (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧).

رابعا: السياسات الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة في قوة العمل

١- السياسات التجارية ومشاركة المرأة في قوة العمل

يعتبر تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات أحد المحاور الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية التي تتبناها المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية وتبسيط هيكلها، وتخفيف العوائق غير الجمركية (مثل قائمة السلع المحظور استيرادها، وتراخيص الاستيراد)، فضلا عن قابلية تحويل العملة لأغراض المعاملات الرأسمالية والجارية. وكان هذا البرنامج يهدف أساساً إلى تغيير سياسة مصر من سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة تنشيط الصادرات لذا فقد انخفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية من ١٠٠٪ عام ١٩٩١م إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٨م، وبذلك كانت نسبة الضرائب الجمركية على الواردات إلى قيمة الواردات في انخفاض مستمر من ٢١٪ في عام ١٩٩٢/١٩٩١م إلى ١٧٪ عام ١٩٩٧/٩٦م، ثم إلى ١٥٪ عام ١٩٩٩/٩٨م (Khir- El-Din, 2000).

واستطاعت مصر أن تحقق نتائج إيجابية في مجال تخفيض العوائق غير الجمركية. فقد قامت بإزالة القيود كافة على الاستيراد باستثناء الملابس الجاهزة وبعض منتجات اللحوم، ولا تستخدم مصر الحصص الاستيرادية وليس لديها حد أدنى لأسعار الواردات أو حصص موسمية. كذلك فقد أزاحت مصر كثيرا من السلع التي كانت موضوعة على قائمة السماح بالدخول تحت شروط معينة، حيث انخفضت هذه القائمة من ١٥ مجموعة سلعية عام ١٩٩١م إلى ٣ مجموعات سلعية عام ١٩٩٨م. كذلك حدث انخفاض في متوسطات كل من معدل الحماية الأسمى ومعدل الحماية الفعال خلال الفترة من ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٨م. وفي عام ٢٠٠٤م صدر قرار بخفض الجمارك على عدد كبير من السلع تشمل السيارات، وكذلك تم إلغاء جميع الرسوم التي كانت تقرض بالإضافة إلى الجمارك، أما الصادرات فهي معفاة تماماً من الضرائب الجمركية منذ عام ١٩٩١م.

ومن هنا فإن التوجه التجاري لمصر أصبح ناحية إستراتيجية التوجه الخارجي بتشجيع الصادرات، خاصة بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية، وعقد مصر لاتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية عام ١٩٩٨م (السوق العربية المشتركة)، ومع دول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عام ١٩٩٨م، ومع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م، وأخيراً مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (الكويز) في عام ٢٠٠٥م (كريم، ٢٠٠٧).

تحرير السياسة التجارية وأثره على عمالة المرأة

لاشك أن التوسع غير المسبوق في التجارة الدولية إحدى القوي الرئيسية في هذا العصر، وغالبا ما يرتبط بخلق فرص مهمة للنمو الاقتصادي وخفض لمعدلات الفقر وبالتحديات التي تواجه التنمية البشرية. وتختلف الآثار الناتجة عن تحرير التجارة الدولية بين الرجل والمرأة بشكل ملحوظ. حيث يؤثر اختلاف الأدوار بين الرجل والمرأة على طبيعة الآثار التي تخلفها سياسة تحرير التجارة على كل منهما، فالمرأة عادة ما يكون من أكثر الفئات تأثرا بالتغيرات الاقتصادية. ويؤثر النوع على إمكانية الوصول إلى الموارد، والثروة، وعناصر الإنتاج، مما يلقى بظلاله على طبيعة تأثر المرأة بالتغييرات الناجمة عن تلك السياسة، ومن ثم فقد تؤدى سياسة تحرير التجارة إلى توزيع أكثر عدالة للمرأة أو أكثر تحيزا ضدها. ويزداد الأثر السلبي لتحرير التجارة على المرأة خاصة في ضوء عدم مراعاة السياسات الاقتصادية للبعد النوعي، وعند النظر إلى الآثار المتوقعة لسياسة لتحرير التجارة على المرأة نجد الآتي:

أ) الآثار الإيجابية

١- سياسة تحرير التجارة يكون لها الأثر الإيجابي علي خلق فرص عمل للمرأة وزيادة نصيبها في العمل الأجرى: مما ينعكس بشكل إيجابي على تمكين المرأة ورفع مكانتها في الأسرة والمجتمع. وقد ساعد تحرير التجارة المرأة في كثير من الدول النامية علي إيجاد فرصة عمل في القطاعات التصديرية، مما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل للمرأة. وقد يرجع ذلك إلى إقبال الشركات الدولية النشاط على تشغيل

العمالة النسائية الرخيصة الأجر، وهناك أدلة تشير إلى سيطرة المرأة على مجالات الإنتاج التي تهدف إلى التصدير، وأن النساء العاملات في قطاع الإنتاج الموجه للتصدير يحصلن على دخول تزيد عن الدخول في غيرها من القطاعات التقليدية.

وتؤكد دراسات كثيرة أن التوسع التجاري مرتبط بالارتفاع في عدد الوظائف المتاحة للإناث في الصناعات التصديرية(Wood, 1991;Standing, 1999)، فقد أدي تحرير التجارة في السلع الزراعية إلى تشجيع العديد من الدول لزيادة إنتاج المحاصيل التصديرية مما أسهم في خلق فرص عمل للمرأة ورفع أجرها. وقد أثبتت عدد من الدراسات أن عمالة الإناث في صناعة الزهور في الإكوادور والمكسيك أدت دورا إيجابيا في زيادة نصيب المرأة في العمل الأجرى مما أدى إلى تقليل الفجوة النوعية في الأجيال الأصغر سنا، حيث انعكس إيجابا على زيادة تحكم المرأة في أجرها، وتقليل العبء عليها، وأدى دورا أكبر في اتخاذ القرار في داخل منزلها. ومن ناحية أخرى، فقد أدى الاهتمام بالحاصلات الزراعية التصديرية إلى خلق فرص عمل للمرأة في المجال غير الزراعي، وإن كان بأجر أقل من الرجل ولكن على الأقل ساعد في القضاء على الفقر في المناطق الريفية (UNCTAD, 2004)، ففي كينيا – أكبر مصدر لثمار البساتين في أفريقيا - مع تزايد صادراتها بشكل كبير زادت عدد الوظائف المتاحة في هذا القطاع ومثلت النساء ثلثي هذا العدد (Women Working World wide,2007) مما أدى لانخفاض نسبة الفقر من خلال ارتفاع معدل العمالة ومستويات الأجور، فعلى الرغم من انخفاض مستويات الأجور في هذه الأنشطة إلا أنها أحيانا تكون أعلى من الحد الأدنى للأجور الذي تضعه الحكومة هناك (Dolan and Sorby, 2003).

٢- يؤدي تحرير التجارة وما يتبعه من زيادة نصيب المرأة في العمل الأجرى دورا إيجابيا في تنمية الموارد البشرية: فالمرأة عادة ما تكون أميل إلى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية إلخ). ومن ثم فمع زيادة نصيب المرأة من العمل الأجرى وزيادة تحكمها في أجرها، يكون هناك أثر إيجابي على تغذية الأطفال وتعليم الأطفال خاصة الإناث.

٣- تحرير التجارة في الخدمات وانتقال الأفراد قد يكون له أثر إيجابي على المرأة: حيث إنه يقدم لها فرصة الانتقال إلى دول أغني وأكثر تقدما تعمل بها (مثل الممرضات، المعلمات إلخ) ويكون لهذا أثر إيجابي على أسرتها من خلال التحويلات النقدية Office of High Commissioner for Human Rights, 2003) وقطاع الخدمات بمعناه الواسع يجذب تقريبا نصف الإناث العاملات في مصر، مع التركز الشديد في قطاع الخدمات الاجتماعية، يليها السياحة والبنوك في حين أنه ينخفض بشدة في قطاع الاتصالات والنقل.

٤- التأثير الإيجابي للاتفاقيات التجارية بين مصر ودول العالم على عمل المرأة المصرية: حيث عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية، ومن أهمها:

- اتفاقية الكوميسا: بالنظر إلى بيانات مسح مناخ الاستثمار في ٢٠٠٤م، نجد أن ٤. ٥٪ من المنشآت المصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة في العينة قامت بالتصدير إلى دول الكوميسا وأصحابها كلهم من الذكور. والنتيجة نفسها بالنسبة لصناعة الكيماويات، حيث نجد أن المنشآت المصدرة للكيماويات لدول الكوميسا يمتلكها ذكور فقط. ولكن من ناحية أخرى، فتركز المرأة العاملة في صناعات الكيماويات والمواد الغذائية قد يتأثر بالإيجاب مع ازدهار هذه الصادرات إلى دول الكوميسا (Nassar,2006).
- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز): تمثل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة أهمية كبيرة حيث تصل إلى ٤٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة، وتستحوذ المنسوجات والملابس الجاهزة على ما يزيد عن ثلاث أرباع من الشركات العاملة في اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة. ويتوقع خبراء الاقتصاد أن تكون للكويز أثار إيجابية على الاقتصاد المصرى من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل خاصة في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة. كما يرى البعض أن القرب الجغرافي وتكاليف التشغيل المنخفضة في مصر مع المزايا التفضيلية التي تقدمها الاتفاقية تقدم لمصر فرصة الاندماج في

شبكات وخطوط الإنتاج العالمية. من ناحية أخرى، فإن الاتفاقية قد تساعد على جذب الاستثمارات وتشجيع التصدير خاصة وأن الاتفاقية تعمل على تشجيع المنشات التي لم تصدر من قبل على الاتجاه إلى السوق العالمي. (Acedo, et al. ,2006)، ومن ناحية أخرى، فقد أكدت بعض الدراسات إن الكويز ساعدت مصر على تخطى الآثار السلبية المرتبطة باتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة. فدخول الصادرات النسجية المصرية معفاة من الجمارك إلى الأسواق الأمريكية يساعدها على المنافسة أمام الصادرات الصينية. وبالنسبة لآثار الكويز على المرأة، يمكن القول إن التوسع في إنتاج وتصدير قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في إطار الكويز يسهم في خلق مزيد من فرص العمل للمرأة. من ناحية أخرى، ووفقا لبيانات مسح مناخ الاستثمار في مصر ٢٠٠٤م، فإن التوسع في التصدير في إطار الكويز يخلق منافع أمام المصدرين من الإناث ويمثل السوق الأمريكي السوق الثاني أمام المصدرين الإناث (٣٠. ٨٪) في حين أنه يعد السوق الثالث بالنسبة للمصدرين الذكور (١٢. ٩٪).

- الجافتا: وبالنسبة لتأثير الجافتا على الإناث في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، فيمثل السوق العربي السوق الأول (جنبا إلى جنب مع السوق الأوروبى) بالنسبة للإناث المصدرات في هذا القطاع في حين إنه يمثل السوق الثاني أمام الذكور.
- الشراكة المصرية الأوروبية: يمثل السوق الأوروبى السوق الرئيس للصادرات النسجية المصرية إلى جانب السوق الأمريكى. ويمثل خمس الصادرات المصرية تقريبا في ٢٠٠٦م، ويقدم أكثر من ثلث الواردات المصرية في ٢٠٠٦م. ويمثل البترول والغاز، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والسلع الزراعية، الصادرات الرئيسية للإتحاد الأوروبى، في حين تمثل الآلات والمعدات والكيماويات أهم الواردات المصرية من الإتحاد الأوروبى. وقد بلغت الصادرات النسجية حوالى ١٣. ٣٪ من الصادرات المصرية إلى الإتحاد الأوروبى في (٢٠٠٢-٢٠٠٦م). ويمثل السوق الأوروبي السوق الأول بالنسبة للإناث

المصدرات في حين أنه يمثل السوق الثاني أمام الذكور في هذا القطاع. (EU Bilateral Trade& Trade with the World: Egypt 2007)

ب) الآثار السلبية

١- قد يولد تحرير التجارة آثار سلبية على المرأة، يجعلها تعمل في ظل ظروف عمل غير ملائمة وأجور متدنية مقارنة بالرجال: فبالرغم من أن تحرير التجارة قد يفتح باباً أوسع أمام المرأة في قطاع الصناعات التصديرية والمحاصيل النقدية، إلا أنه من ناحية أخرى، قد يجعلهم الأكثر احتمالا للعمل في وظائف ذات دخل منخفض، وفي وظائف مؤقتة وغير آمنة خاصة وأن غالبيتهن يتركزن في القطاع غير الرسمي ومن ثم يفتقدن الحماية ويعملن دون ضمان لحقوقهن (Association for Women's Rights in Development , 2002)، فعلى سبيل المثال في مزارع الفاكهة في جنوب إفريقيا تمثل النساء حوالي ٦٥٪ من العاملين بشكل موسمي غير دائم و ٢٦٪ فقط من الموظفين الدائمين، والنساء غالبا يحصلن على أجور أقل من الرجال لنوع العمل نفسه. ففي دراسة أجريت في موزنبيق وجد أن النساء يعملن لساعات أطول، لكنهن يحصلن على الأجر نفسه الذي يحصل عليه الرجال (Carr, 2004). وافتقاد المساواة النوعية في الحصول على التعليم وفرص التدريب والرعاية الصحية يجعل المرأة في وضع أقل في سوق العمل مقارنة بالرجل. حيث تكون المرأة أقل قدرة على الاستفادة من فرص التوظيف التي تتطلب مهارات عالية (Association for Women's Rightsin Development, 2002) فمثلا تتركز الإناث في قطاع زراعة الزهور في الإكوادور في القطاع غير الرسمي، ومن ثم يعانين من عدم الأمان ويفتقرن إلى الحماية.

وقد أكدت إحدى الدراسات الحديثة أن النساء العاملات في الصناعات الكثيفة العمالة في الصناعات الغذائية والملابس الجاهزة عملهن محفوف بالمخاطر الوظيفية، حيث يتم تعيينهم بعقود عمل قصيرة الأجل دون الحصول على فوائد التوظف الطويل الأجل، وينظر لتلك

العمالة النسائية الرخيصة الأجر على أنها بمثابة دعم غير مباشر للشركات الدولية النشاط التي تسيطر على أنشطة التصدير، والتي استفادت من سياسة تحرير التجارة (Seguin and Grown,2006).

٢- يؤدي التحيز النوعي في الامتلاك والحصول على عناصر الإنتاج (الأرض، رأس المال، التكنولوجيا إلخ) دورا أساسيا في عدم تمكن المرأة من الحصول على المنافع التي قد يحققها تحرير التجارة. ففي إفريقيا، وبالرغم من أن ٨٠٪ من العمل في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية تقوم به المرأة، فإنها تحصل على ١٠٪ فقط من الائتمان الموجه إلى صغار المزارعين (Randriamaro, 2006).

٣- بالرغم من أن تحرير التجارة قد يفتح باباً أوسع وفرص عمل أكثر في مجال المحاصيل النقدية أمام المرأة إلا إنه من ناحية أخرى يستقطع جزء أكبر من وقتها ومن ثم يزيد من أعبائها داخل المنزل وخارج المنزل. أضف إلى ذلك أن عمل المرأة في زراعة المحاصيل النقدية يؤثر على الوقت الذي تستقطعه في إنتاج وزراعة الغذاء من أجل أسرتها وأولادها (UNCTAD, 2004).

٤- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية قد تفرض بعض القيود على المرأة بشكل خاص: فعلى الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية اتفقوا على أن الالتزام باتفاقية حقوق الملكية الفكرية يجب ألا يتعارض مع حقهم والتزامهم بتقديم الرعاية الصحية لشعوبهم. ولكن واقع الأمر أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية قد تفرض بعض القيود على حق الدول النامية في ضمان الحصول على الأدوية لشعوبها بالأخص الفئات الفقيرة منها. ومن منظور نوعى، تتحمل المرأة الجزء الأكبر من الآثار السلبية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية نظرا لأنها المسئولة الأولى عن رعاية أفراد أسرتها وأطفالها. ومن ثم فإن العبء الأكبر من الحرمان للوصول إلى الرعاية الصحية والحصول على الأدوية يقع على المرأة (UNCTAD, 2004). كما تؤثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية حيث إن القيود التي تفرضها الاتفاقية فيما يخص البذور والأسمدة سيكون عبئها الأكبر على الإناث حيث يتركزن في العمل في القطاع الزراعي وغالبيتهن يعانين من الفقر ويفتقدن إلى القدرة

على الوصول إلى المدخلات الزراعية الملائمة في ضوء بنود والتزامات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (Randriamaro, 2006).

٥- سياسة تحرير التجارة وما تستتبعه من خفض الضرائب الجمركية وإزالة القيود أمام الواردات تؤثر بشكل نوعى على المرأة أكثر من الرجل: فمن خلال السماح بتدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق المحلية تتضاءل الحصة السوقية للشركات المحلية، الأمر الذي يؤدى لفقدان الكثير من الوظائف وغالبا ما يكون أصحابها من النساء. ففي بنجلاديش ومع إلغاء نظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات في عام ٢٠٠٥م، تعرضت تلك الصناعة إلى منافسة شرسة وطوفان من المنتجات الرخيصة الثمن القادمة من الهند والصين مما تسبب في فقدان ما يقرب من مليون عامل لوظائفهم علما بـأن ٨٠٪من عمال الملابس في بنجلاديش من النساء، أضف إلى ذلك أن إلغاء التعريفة الجمركية أو تخفيضها يؤدي إلى انكماش الإيرادات الحكومية التي كان من الممكن استخدامها في تقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، فمع تخفيض الدول النامية للتعريفة الجمركية، تراجعت أهمية الإيرادات من الضرائب التجارية التي كانت تمثل مصدرا أساسيا للموارد الحكومية، حيث تصل إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية الإجمالية. ففي دراسة مهمة لصندوق النقد الدولي في الفترة بين عامي ١٩٧٥و٢٠٠٠م عن آثار سياسة تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في ١٢٥ بلدا، أكدت أن الاتجاه نحو تحرير التجارة على مدار العقدين الماضيين قد أسهم في ضياع الإيرادات من الضرائب التجارية بحوالي ٢. ٥٪من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي للدول المنخفضة الدخل (Baunsgaard and keen 2005).

٦- التأثير السلبي لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) على المرأة: حيث تسعى الاتفاقية إلى وضع إطار من القواعد ينظم تحرير التجارة في الخدمات التي شهدت نموا مضطردا ودورا متزايدا في الاقتصاد العالمي. وبما أن هذه الاتفاقية تشمل قطاع الخدمات بمجمله؛ فهي تؤثر على مدي تمتع الفرد بالعديد من حقوقه الأساسية (الصحة والتعليم والحصول على المياه، وخدمات النقل والاتصالات إلخ) ويتجلى أثر اتفاقية الجاتس على المرأة المستهلكة بشكل واضح، فالمرأة عادة ما

تكون هي المسئولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية سواء على مستوى الأسرة أم المجتمع كله. ومن ثم فإن تحرير التجارة في الخدمات قد ينعكس إيجابيا على المرأة لأنه قد يسمح بتقديم خدمات أجود وأقل سعرا. ولكن من ناحية أخرى، نجد أنه مع الاتجاه إلى تحرير التجارة في الخدمات وتراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتبنى الخصخصة قد ينعكس سلبا على المرأة وأسرتها؛ لأنه قد يقلل من وصولها إلى الخدمات (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمياه؛ نتيجة خفض أو إلغاء الدعم الحكومي لها). ومن ثم فقد تلجأ المرأة إلى تقديم هذه الخدمات بنفسها إلى أسرتها مما يزيد العبء عليها، أو قد تلجأ إلى تخفيض الإنفاق على هذه الخدمات أو حرمان نفسها من الحصول على الطعام الكافي أو الرعاية الصحية أو يحدث تسرب للأطفال وخاصة الفتيات من التعليم مما يؤثر على فرصهم المستقبلية (UNCTAD, 2004).

٢- السياسة النقدية ومشاركة المرأة في قوة العمل

من المعروف أن السياسة النقدية إحدى أدوات السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية والمهمة، ويعهد إليها تحقيق العديد من الأهداف: (Mishkin,1995) ومع تعدد تلك الأهداف، تحاول السلطة النقدية المواءمة بين تلك الأهداف، وقبول تحقيق نسب منها وفقا للأهمية النسبية، غير أن هدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار هو الهدف الذي تسعى إليه السلطات النقدية والبنوك المركزية في معظم دول العالم، حيث ينظر لمعدلات التضخم المنخفضة والمستقرة على أنها محور السياسة النقدية، لما توفره من فوائد ومكاسب اقتصادية (Mishkin,2007، Taylor,2000). ومع ذلك فان الكثير من الباحثين (Takhtamaanova and Sierminska,2008) يشيروا إلى أن التركيز على استقرار الأسعار يمكن أن يؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها ويؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج والعمالة. وقد قدمت أدلة من الدول النامية تؤكد أن تكاليف الحد من التضخم يظهر أثرها على العمالة، وأن تأثر النساء العاملات بها يكون بدرجة أكبر من عمالة الرجال (Braunstein and Heintz,2008). بالإضافة إلى ذلك تشير التجربة اليابانية في تبنى السياسات الانكماشية بهدف خفض معدل التضخم إلى تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة

وظهور الكثير من المشاكل المالية في القطاع المصرفي. (Takhtamaanova and Sierminska,2008). كما أن البنك المركزي الأوروبي يعد من أكثر البنوك المركزية على مستوى العالم التي تعهدت بالعمل على تحجيم التضخم واستهدافه، فقد مثل ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول الأعضاء بالاتحاد تحديا وضغطا على البنك نحو تبنى سياسة نقدية توسعية، حيث ارتفعت معدلات البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل على مستوي منطقة اليورو كلها من ٧. ٩٪ عام ٢٠٠١ إلى ٨. ٩٪ عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت إلى ٧. ٩٪عام ٢٠٠٦ (Beetsma and Bovenberg,2001).

وقد عانى الاقتصاد المصري ولفترات طويلة خلال تاريخه الحديث من ويلات التضخم، ويكفي أن نعرف أنه خلال الفترة) ١٩٧٥ - ٢٠٠٩)كانت معدلات التضخم مرتفعة (أكثر من ١٠٪) وذلك فيما يقرب من ثلثي هذه الفترة . حيث تحققت تلك المعدلات المرتفعة خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٥، إذ لم ينخفض معدل التضخم عن ١٠٪ إلا في سنة واحدة خلال تلك الفترة وهي سنة ١٩٩٤م. وقد شهدت الفترة من عام ١٩٩١م وحتى ٢٠٠١م اتجاهاً تنازلياً في معدلات التضخم حيث انخفض المعدل من ١٩. ٧٪ في عام ١٩٩١م إلى ٢. ٣٪ عام ٢٠٠١م تلازماً مع السياسات الانكماشية التي طبقت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي. غير أن الصورة قد تبدلت مرة أخرى في عام ٢٠٠٢م وحدث ارتفاع مفاجئ في معدلات التضخم ليرتفع من ٤. ٥٪ عام ٢٠٠٣ م إلى أكثر من ١٦٪ عام ٢٠٠٤م، وذلك بسبب حدوث الانخفاض الكبير في سعر صرف الجنية المصري بعد قرار تعويمه في نهاية يناير ٢٠٠٣م. وبعد تراجع معدل التضخم في ٢٠٠٥م إلى ٤. ٧٪، فإنه لم يلبث أن ارتفع إلى ٩. ٣٪ في ٢٠٠٧م وإلى ١١. ٦٪ في ٢٠٠٩م (World bank ,2011) وذلك نتيجة لصدمات جانب العرض الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وغيره من الخدمات من جهة، وضغوط الطلب ولاسيما في قطاع التشييد والبناء من جهة أخرى.

ومنذ عام ٢٠٠٥م البنك المركزي المصري قد بدأ في اتخاذ خطوات جادة لتطوير السياسة النقدية وأعلن عن عزمه على استهداف

التضخم إطارا لسياسته النقدية، وذلك عند توافر الشروط والمتطلبات اللازمة لذلك. ولأن السياسة النقدية خلال عقد الثمانينات قد اتسمت بعدم اتساق إجراءاتها مع الأهداف الاقتصادية الكلية، فقد نتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية تمثلت في: ارتفاع معدلات التضخم إلى معدلات قياسية، وسيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة ترتب عليها تخصيص الاستثمار بطريقة غير رشيدة بعيدة عن اعتبارات الكفاءة، بالإضافة إلى تفشى ظاهرة الدلورة في الاقتصاد المصري؛ مما ترتب عليه ضعف قدرة السلطة النقدية على التحكم في حجم السيولة المحلية، مع تزايد هروب رؤوس الأموال إلى الخارج قدرت بحوالي ٤٠ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٦م إلى ١٩٨٢م، والتحول من الادخار المالي - الذي يتحول إلى استثمار- إلى الادخار العيني للوقاية من التضخم (معتوق، ١٩٩١م). ومن هنا كان الإصلاح النقدي ضرورة حتمية، فتم إدخال العديد من التعديلات على السياسة النقدية، وتبنى سياسة نقدية وائتمانية ذات صبغة انكماشية، وتمثلت أهم ملامح السياسة النقدية في الآتي:

١- تحرير أسعار الفائدة: في محاولة لخفض معدلات التضخم، والعمل على تشجيع وجذب المدخرات وتوظيفها بكفاءة بما يؤدى إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية. تم تحرير ورفع سعر الفائدة الحقيقي من (-١١. ٢٪) في عام ١٩٨٨م ليصل إلى معدلات حقيقية موجبة في بداية التسعينات ويصل إلى (١١. ٩٪)في عام ١٩٩٩م مع تراجع معدل التضخم إلى (٣. ٠٧٪)، ثم أخذ سعر الفائدة الحقيقي في التراجع بعد ذلك ليصل إلى (١. ٠٣٤٪)في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتزايد معدل التضخم إلى (١١. ٦٪)(World Bank,2011).

ويجب أن نشير إلى أن التغيرات التي تتم في أسعار الفائدة لابد وأن تؤثر على معدلات البطالة، وأن الدول التي تواجه الضغوط التضخمية من خلال قيامها برفع أسعار الفائدة الحقيقية بمعدل أعلي من المعدل السائد على المدى الطويل من المرجح أن تواجه بتباطؤ في معدلات نمو العمالة. ففي دراسة (Braunstein and Heintz,2008) التي استخدمت بيانات عن ١٧ دولة من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل حاولت دراسة تأثير

سياسة خفض التضخم برفع سعر الفائدة على معدلات البطالة اتضح أن فترات تطبيق السياسات النقدية الانكماشية قد شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة، وأن المرأة واجهت تراجعا في فرص العمل وبنسبة تصل إلى ٦٧٪ مقارنة بالرجل. فمن المعروف أن خفض سعر الفائدة القصير الأجل يؤدي إلى حدوث انخفاض في تكلفة الاقتراض والادخار مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الأموال؛ مما يغرى المستهلكين بزيادة الإنفاق ومن ثم حدوث زيادة في الطلب الكلى والإنفاق الاستثماري ثم ارتفاع معدلات التوظف وخلق فرص العمل(Ball, Laurence. 1999). إلا أن بعض الدراسات تؤكد أن سيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة في الاقتصاد المصري قد أدت إلى اختلال العلاقة بين رأس المال والعمل، مما أدي إلى اختيار مشروعات كثيفة في رأس المال على حساب قوة العمل ذات الأجور الرخيصة نسبيا، مما أثر بالطبع على اتجاهات التوظف والعمالة (حلمي، ١٩٩٦).

وقد أكد كل من(Braunstein and Heintz,2008) أن الإبقاء على سعر فائدة سالب، قد يؤدى إلى زيادة معدلات العمالة ولكن بمعدل أقل من معدلات النمو، ويرجع ذلك إلى وجود حالات الركود التضخمي. ومن هنا فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدى إلى تباطؤ عملية الاستثمار في البداية نظرا لارتفاع تكاليف التمويل، إلا أن انخفاضها بعد تراجع معدلات التضخم يجعلها مقبولة سواء من جانب المدخرين أم المستثمرين. ويرى الخبراء أن تحرير ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات حقيقية موجبة يحفز على جذب المدخرات ويعمل علي خفض الاستثمار في الأوراق المالية والادخار العيني، مما يؤدى إلى زيادة الموارد المتاحة القابلة للإقراض ومن ثم زيادة الاستثمار المتحقق وزيادة فرص العمل والإنتاج. كما يترتب على ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم تحسن وضع ميزان المدفوعات، بالإضافة إلي زيادة الاستثمار الأجنبي وتوفير مزيد من فرص العمل التي يكون للنساء فيها الحظ الأكبر.

٢- تحرير وتخفيض سعر الصرف: تم تحرير سوق الصرف والتحول إلى نظام موحد لسعر الصرف في بداية التسعينات، وتم إلغاء نظام السوق

المصرفية الحرة، وتم دمج السوقين الأولى والحرة للنقد الأجنبي وأصبحت المعاملات كافة تتم داخل إطار سوق حرة واحدة تحت ما يعرف بنظام التعويم المدار (البنك الأهلي، ٢٠٠٢). وترتب على تلك الإجراءات استقرار أسعار الصرف خلال معظم سنوات التسعينات، حيث تذبذب السعر في حدود ضيقة بين (٣. ١٣) جنية للدولار في عام م١٩٩١، و(٣. ٣٩) عام ١٩٩٥م، وبدءا من عام ١٩٩٧ تعرض سوق الصرف لهزة شديدة بسبب أزمة جنوب شرق آسيا وعوامل أخرى، أدت إلى انخفاض كبير في سعر الصرف ليبلغ (٥. ٨٥) جنيه للدولار في عام ٢٠٠٣م، ويتم اتخاذ القرار بتعويمه. ومن المعروف أن تخفيض قيمة العملة المحلية، للوصول إلى مستوى سعر الصرف الحقيقي يؤثر على الأسعار النسبية للصادرات والواردات مقارنة بالأسعار الدولية، مما يؤدى إلى تحول الإنفاق من السلع المستوردة إلى البديل المحلى، كما يؤدى إلى تحول موارد الإنتاج المحلية باتجاه الأنشطة التصديرية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، الأمر الذي يسهم في خفض العجز في الميزان التجاري وإعادة التوازن الخارجي. ولاشك أن ذلك - إن تحقق- يؤدي دورا إيجابيا في خلق مزيد من فرص العمل من خلال التوسع في الأنشطة التصديرية التي تعتمد بشكل واسع على عمالة الإناث. بالإضافة إلى حدوث زيادة في الدخول تترجم في صورة زيادة في الطلب ومن ثم حدوث زيادة في الإنتاج والتوظف. غير أن الأثر المتوقع لخفض سعر الصرف على الناتج والعمالة غير محدد ويتوقف على عدة عوامل منها مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية ومرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، بالإضافة إلى قدرة المنتجات المحلية على مواجهة المنافسة الخارجية (فوزي، ١٩٩٣).

٣- إلغاء السقوف الائتمانية: بداية ورغبة من البنك المركزي في كبح جماح التضخم، وحتى لا يؤدى قرار تحرير سعر الفائدة وسعر الصرف إلى مزيد من الضغوط التضخمية، قام بوضع سقوف ائتمانية في عام ١٩٩١م لتنظيم الائتمان المقدم لشركات القطاع العام والخاص. ولأنها سياسة مرحلية، فقد قام البنك المركزي بإلغاء تلك السقوف الائتمانية في اكتوبر١٩٩٢م، وخاصة للائتمان المقدم للقطاع الخاص لتشجيعه على

المشاركة في خطط التنمية. بل الأكثر من ذلك إلغاء السقوف الائتمانية لشركات القطاع العام في ١٩٩٣م لمساندة ذلك القطاع وتطويره والتخلص من الركود الناتج عن السياسات الانكماشية المطبقة منذ بداية التسعينات.

ولتوضيح دور السياسة النقدية على عمالة المرأة سوف نستعرض الآتي:

١- دور السياسة النقدية في تعبئة المدخرات: تؤدي المدخرات دورا مهما في التكوين الرأسمالي وتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال اتباع السلطة النقدية لسياسة تحرير أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف، واتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية حدثت زيادة كبيرة في إجمالي الأوعية الادخارية، حيث زادت من ٧٩٣٩٢ مليون جنيه عام ١٩٩١م إلى ٦٠٥٣٧٦ مليون عام ٢٠٠٧م، وبمعدل نمو متوسط بلغ ١٣. ٢٪ سنويا خلال تلك الفترة (البنك المركزي، ٢٠٠٧). حيث زادت إجمالي المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي من ١٢. ٨٩٪ عام ١٩٨٦م ليصل إلى٢١. ٤٩٪ عام١٩٩٥م ثم إلى٢٣. ٦٢٪في عام ٢٠٠٨م (world bank,2011)، ومع تحرير أسعار الفائدة ووجود فجوة بين أسعار الفائدة المحلية المرتفعة وأسعار الفائدة العالمية، فقد بدأت ظاهرة الدلورة في الانخفاض مما دعم الثقة في الاقتصاد المصري (Subramanian,1997).

٢- أثر السياسة النقدية على حجم وهيكل الائتمان: يؤدي الجهاز المصرفي الدور الحيوي في دعم وتشجيع الاستثمار من خلال توفير التمويل اللازم له، بالإضافة إلى الإسهام المباشرة في رؤوس أموال العديد من المشروعات الاستثمارية المهمة, ومشروعات البنية الأساسية التي تحتاج لأحجام هائلة من التمويل. وقد بدأت معدلات نمو الائتمان في التزايد من ٤. ٩٪ عام ١٩٩٣م إلى ١٧. ٨٪ عام ١٩٩٧م، ثم أخذت في الانخفاض لتصل إلى ٩. ٢٪ عام ٢٠٠٦م (البنك المركزي، ٢٠٠٧م). وقد حظي القطاع الخاص بالأهمية النسبية للائتمان حيث زادت الائتمان المقدم له من ٢٩. ٩٪عام ١٩٩١م إلى ٤٧٪عام ٢٠٠٦م، وذلك بما يتفق مع برامج التنمية التي تعتمد بشكل أكبر على دور القطاع الخاص في

توفير فرص العمل، في حين تراجع أهمية الائتمان المقدم للقطاع الحكومي من ٥٣. ٥٪ عام ١٩٩١م إلى ١٣. ٩٪ عام١٩٩٨م بسبب العمل على الحد من الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازنة العامة، وكذلك الاتجاه إلى الخصخصة. وقد انعكست تلك الإجراءات على فرص العمل المتاحة للمرأة حيث انخفضت نسبة النساء العاملات في القطاع العام من ١١. ٤٦٪ عام ١٩٨٦م إلى ١. ٩٪عام ٢٠٠٥م في حين زادت نسبة العمالة في القطاع الخاص لتصل إلى ١٠. ٧٪ في القطاع المنظم، ٤٨. ٢٪ في القطاع غير المنظم، مما يشير إلى التأثير السلبي على المرأة حيث فقدت وظائف تتسم بالأمان الوظيفي حين زادت النسبة في القطاع غير المنظم الذي تقل فيه نسبة الأمان.

أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي: فقد ظهر تدني النصيب النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط الزراعي من ٨. ٨٪ عام ١٩٩١م إلى ١. ٨٪ عام ٢٠٠٦م، على الرغم من أن هذا القطاع يؤدي دورا رئيسا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للنساء. حيث انخفضت نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة من ٥٢٪ عام ١٩٩٠م لتصل إلى ٢٧. ٦٪ في عام ٢٠٠٢م لتعاود الارتفاع إلى ٤٣. ٣٪ عام ٢٠٠٦م. وفي حين حصل القطاع الصناعي على أكبر نسبة من التسهيلات الائتمانية طوال الفترة، حيث زادت النسبة من ٣١. ٧٪ عام١٩٩١م إلى ٣٥. ٩٪ عام ٢٠٠٦م، نجده لم يسهم في توفير فرص عمل للمرأة النسبة نفسها، بل على العكس من ذلك تراجعت نسبة النساء العاملات في قطاع الصناعة من ١٦. ٨٪ إلى٦٪ خلال الفترة نفسها. وفي حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في التسهيلات الائتمانية حيث استحوذ على نسبة ٢٣. ٧٪ عام ١٩٩١، وزادت إلى ٢٧. ٤٪ عام ٢٠٠٦م، زاد إسهام ذلك القطاع في توفير فرص العمل للنساء لتزيد من ٤٤. ٢٪ إلى ٥٠. ٦٪ خلال الفترة نفسها؛ مما يدل على الدور المهم الذي يؤديه قطاع الخدمات؛ مما يستوجب الاهتمام به. (world bank,2011)

٣- السياسة المالية ومشاركة المرأة في قوة العمل

تعرض الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي إلى العديد من المشاكل، جعلته مضطرا لإدخال الكثير من التعديلات على سياساته الاقتصادية، وبوجه خاص سياساته المالية. حيث اتبع سياسة مالية انكماشية بهدف خفض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي ومحاولة إحداث زيادة في الإيرادات العامة. وتسعى تلك السياسات إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال الحد من دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص، وإصلاح وخصخصة القطاع العام. وفي الغالب تؤثر السياسات المالية الانكماشية على إمكانية خلق فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل، مما يزيد معدلات البطالة بشكل عام، وبطالة المرأة بشكل خاص، وذلك لأن الدولة هي أكبر مستخدم للمرأة، وعندما يتقلص دورها في ظل سيادة اقتصاد السوق تتعرض المرأة لفقدان وظائفها الحكومية والمزايا المرتبطة بها.

وأدت المؤسسات الاقتصادية الدولية - صندوق النقد والبنك الدوليان- دورا مهما في تبنى الدول النامية لسياسات مالية انكماشية، وتظهر المؤشرات الدولية كيف أسهمت تلك السياسات في إفقار العديد من الأفراد. (Weisbrot, Dean and David,2005).

ومع اتباع الدولة لسياسات مالية انكماشية تسعى لخفض العجز في الموازنة العامة تزايد ذلك إلى مستويات كبيرة، حيث تعدت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي حاجز٤٪عام ١٩٨٨، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ٩٪عام ٢٠٠٤، وتراجع قليلا ليستقر عند ٧. ٥٪عام ٢٠٠٧م (World bank,2011). ويؤكد خبراء الصندوق أن مصر لديها عجز في الموازنة العامة وزيادة في الدين العام - وإن كان يمكن التحكم فيهما - مرتفع نسبيا، ولا يمكن الحفاظ على المستويات الحالية دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية، بل يجب أن يكون التعامل معها بوصفها جزءا لا يتجزأ من إطار السياسة العامة للدولة.

وفي سعيها، لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة تبنت الإدارة الاقتصادية مجموعة من السياسات المالية من أهمها:

١-خفض الإنفاق العام: حيث تراجعت نسبة النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية إلى الناتج المحلى الإجمالي، فبلغت نسبة النفقات

الاستثمارية إلى الناتج المحلى الإجمالي ٣. ٨٪ عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) في مقابل ٢٥. ٦٪ للنفقات الجارية. وقد أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الإيرادات المستقبلية التي تستخدم في سداد العجز في الموازنة العامة، ولاشك أن انخفاض معدل نمو الاستثمار العام لابد أن يؤدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل وارتفاع معدلات البطالة (البنك الأهلي، ٢٠٠٦). ولان القطاع العام يؤدي دورا مؤثرا في تفاقم العجز في الموازنة العامة (Bouni and Michalt, 1991 and Stevens,1992) لذلك تبنت الحكومة المصرية برنامجا موسعا لخصخصة شركات القطاع العام، للإسهام في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن القطاع العام الذي استحوذ على معظم الأنشطة الاقتصادية في بداية عقد الستينات، قد هدف بشكل أساسي إلى خلق فرص للعمل قدر المستطاع. ولكن مع تدنى أداء تلك الشركات، بسبب انخفاض مستوى الكفاءة، تم تبنى سياسة الخصخصة، وتم إيقاف الدعم المالي لشركات القطاع العام. وقد أدت سياسة الخصخصة إلى رفع معدلات البطالة نتيجة للاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وكانت النساء أول من يتم الاستغناء عنهم وبأعداد أكبر من الرجال (نصار، ٢٠٠٥). فقد استخدمت الحكومة نظام التقاعد المبكر حافزا للحد من تكدس العمالة داخل هذا القطاع ولمعالجة العمالة الزائدة. وقد سهل هذا النظام عملية إخراج المرأة من سوق العمل، خاصة وأن هذا النظام يبدأ في سن ٤٥ سنة للمرأة في حين يرتفع إلى سن ٥٠ سنة للرجل. ومن هنا إذا كانت البطالة ظاهرة عامة في سوق العمل محليا وعالميا، إلا أن تأثير هذه الظاهرة أشد وقعا على المرأة منه على الرجل. فإذا كانت معدلات البطالة في المجتمع قد ارتفعت من ٩٪عام ١٩٩١م إلى ١٠. ٦٪عام ٢٠٠٥م، فقد زادت النسبة للذكور من ٦. ٤٪ إلى ٦. ٨٪، إلا أنها قفزت من ١٧٪ إلى ٢٤٪ خلال الفترة نفسها بالنسبة للمرأة. (World Bank,2011). ومن هنا فإن النساء آخر من يحصل على فرصة عمل، وأول من يسرح عند تقليص الإنفاق الحكومي.

وتعمقت للمشكلة؛ لأن القطاع الخاص يستهدف الربح في المقام الأول، الأمر الذي يدفعه إلى الاعتماد على أساليب إنتاجية متقدمة وكثيفة

رأس المال، تحتاج إلى مستوى مهاري مرتفع غير متوفر في العمالة الموجودة بالقطاع العام، مما يؤدى للتخلص منها عند انتقال الملكية للقطاع الخاص.

ونظرا لتراجع فرص العمل في القطاع المنظم فقد أصبح القطاع الخاص غير المنظم هو الملجأ الأساسي للمرأة العاملة. ومن هنا زاد انخراط المرأة في القطاع الخاص غير المنظم، حيث بلغت نسبة النساء في هذا القطاع ٤٨. ٢٪ في عام ٢٠٠٥م مقارنة بـ ١٢. ٩٪عام١٩٩٦م (جدول ١). ويعتبر هذا من الآثار السلبية للخصخصة، حيث لا يتمتع العاملون في هذا القطاع بأية حقوق قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية كتلك المتوفرة في عقود العمل الخاص الرسمي. غير أن هناك شرائح من النساء قد استفادت من خلال توفير فرص العمل في الشركات الوطنية الكبرى والشركات الدولية النشاط، وخاصة النساء اللاتي يتمتعن بمستوى متقدم من التعليم والتدريب الملائم والمؤهل لسوق العمل في ظل العولمة.

وازداد الأمر سوءا مع توسع الدولة في خصخصة المشروعات العامة الخدمية، مثل مشروعات المياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم، وفي العادة يتم شراء هذه المشروعات بواسطة القطاع الخاص الوطني والأجنبي والذي يسعى إلى استرداد تكاليفها وتحقيق معدلات ربحية عالية على حساب قدرة الفقراء على الحصول على تلك الخدمات. (Joy and Hardstaff 2005) بالإضافة إلى فرض الدولة لرسوم للحصول على الخدمات العامة التي كانت تقدم فيما سبق بشكل مجاني أو بتكاليف شديدة الانخفاض. ونتيجة لارتفاع تكاليف هذه الخدمات، لا تجد الكثير من النساء حلا لتوفيرها سوى زيادة العمل غير مدفوع الأجر أو ترك وظائفهم. فعلى سبيل المثال أدى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية إلى اضطرار النساء والفتيات إلى ترك التعليم أو الوظائف لتقديم تلك الرعاية لأسرهن. ففي الغالب عند فرض رسوم دراسية - على سبيل المثال - فإن أول من يتم سحبه من التعليم هن الفتيات، فهناك ١٥٠مليون طفل يحرمون من التعليم الابتدائي قبل إكماله، وذلك علي مستوي العالم، منهم ١٠٠مليون فتاة (Marphatia and Archer, 2005) مما يؤثر على الصلاحية للعمل والتوظف في المستقبل،

ونتيجة لذلك تتحمل النساء أضرارا تفوق الرجل حيث تجبر النساء على الآتي: (Elson and Çagatay, 2000)

١-محاولة زيادة دخل الأسرة من خلال العمل لمدة أطول في وظائف في القطاع غير الرسمي.

٢-زيادة العمل غير مدفوع الأجر لتعويض النقص في الخدمات العامة، مما يؤدى للانقطاع عن العمل أو الدراسة، أو العمل في مجالات تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان.

خامسا: النموذج المقترح لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على مشاركة المرأة في قوة العمل

منهجية الدراسة ومصادر البيانات Methodology and Data Source

يؤخذ على كثير من الدراسات التجريبية في العقود الثلاثة الماضية أنها تفترض أن البيانات المستخدمة في التحليل القياسي مستقرة. وصار من المتعارف عليه قبل إجراء التحليل القياسي أنه يجب القيام باختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل. فتقدير نموذج يحتوى على سلاسل زمنية غير مستقرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، يؤدي إلى خلل والحصول على نتائج مضللة ؛ لأن البيانات لا تعود إلى الاستقرار في المدى الطويل. وهذا يعني أن بعض الخصائص واختبارات طريقة المربعات الصغرى تصبح غير موثوق بها. وفي مثل هذه الحالة قد تكون قيمه R^2 مرتفعة وبالرغم من ذلك لا يكون لها أي معنى عندما تكون البيانات غير مستقرة؛ ولا يمكن معرفة حقيقة وجود علاقة بين المتغيرات.

لذلك أصبح من المسلمات في الدراسات التطبيقية إخضاع المتغيرات المستخدمة لاختبار الاستقرارية (Unit Root Test) وطريقة التكامل المشترك (Co integration Test)؛ للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية. ويهدف النموذج إلى دراسة فاعلية المتغيرات، وخاصة تأثير

متغيرات السياسة النقدية المتمثلة في سعر الصرف والسيولة المحلية وأسعار الفائدة على تحجيم التضخم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتطلب بناء نموذج هيكلي كلي يوضح العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. وحيث إن النظرية الاقتصادية تعتبر الأساس الذي يستمد منه بناء النموذج. وبذلك تنشأ مشكلتان رئيستان: أولهما يجب أن تكون النظرية - على وجه الدقة - قادرة على التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية و شكل العلاقة التي تربط بينها. والمشكلة الثانية: تتعلق بمشكلة التمييز التي تتمثل في الحصول على معالم المعادلات الهيكلية من معالم المعادلات المختصرة(Reduce).

١- اختبار استقرار الدالة Stationary Test (Unit Root Test)

يقصد باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة أن كل من الوسط الحسابي(E(Yt والتباين (Var(Yt للمتغير لا يبقى ثابتا على مدى الزمن لكل فترات (t),كذلك بالنسبة للتباين المشترك [(Cov) Yt, Ys] وبذلك الارتباط بين أي قيمتين لـ (Y) في فترتين مختلفتين يعتمد على اختلاف الزمن لكلتا القيمتين للمتغير (Y) بحيث أن t≠s. ولتحديد ما إذا كانت المتغيرات(Y_i) مستقرة أم لا يتم إجراء اختبار جذر الوحدة على كل متغير محل للدراسة.

لذلك تكون الخطوة الأولى قبل إجراء الدراسة فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير خلال الفترة (من يناير ٢٠٠٠-حتى ديسمبر٢٠٠٨م)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. ولاختبار استقرار (stationary) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test). ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا نستخدم أكثر الاختبارات استخداما، وهما: اختبار ديكي- فوللر (Dickey and Fuller, 1981)، واختبار فيلب- بيرون (Phillip-Perron, 1988). ويمكن توضيح اختبار ديكي - فوللر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث تشير (Δ)إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (yt)، ويتم اختبار فرض العدم (Null hypothesis) بأن المعلمة (٠= H0: δ) أي بوجود جذر وحدة في السلسلة، بمعني أنها غير مستقرة، في مقابل الفرض البديل (H1٠: δ<٠) أي سكون السلسلة، وإذا كانت (δ) معنوية وأقل من الصفر (δ< ٠) فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (unitroot)، أي أن المتغير مستقر (stationary). ويمكن أن يضاف إلى المعادلة (١) متغير الزمن (t)، وإذا كان حد الخطأ (ut) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrelation)، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \beta T + \delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m-1} \beta_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (2)$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي-فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)، حيث تصبح (εt) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوب فيها (White noise). ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة الذي يضمن استقرار المتغير العشوائي ε_t يتم عادة استخدام معايير كثيرة مثل (١٩٧٤) (Akaike Info Criterion)(AIC). ويتم اختبار الفرض العدمي (٠= δ) أو بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey and Fuller) والمطورة أيضا بواسطة (Mackinnon, 1991). فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinnon) فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (stationary)، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة (non-stationary)، ولذلك نقوم باختبار استقرار الفرق الأول (first difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى، وهكذا ثم ننتقل إلى الخطوة التالية، لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا" وأن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين

المتغيرات. والمعادلة المقدرة في اختبار جذر الوحدة هي صيغة دكي- فوللر الموسع (ADF) في (٢). أما بالنسبة لاختبار فيلب- بيرون (Phillip-Perron, 1988) فيعتمد تقديره على نفس معادلة (١)، إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (nonparametric) لإحصائية (t) للمعلمة (δ)، بينما اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة كما في (٢). ومن المعلوم أن اختبار (ADF test) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive (AR) process) بينما اختبار (PP test) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (Autoregressive IntegratedMoving Average) (ARIMA). ولذا يرى (Hallam D. and Zanoli R., 1993, p. 160) أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test). ونتائج الاختبارين ملخصة في جدول (١).

٢- اختبار التكامل المشترك: The Co integration Test

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. باستخدام طريقة الإمكانية العظمى (Maximum LikelihoodProcedure) أو ما يعرف باختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen, 1988) و(Johansen &Juselius, 1990). وتشير طريقة التكامل المشترك إلى العلاقة التوازنية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل، حيث إن العلاقة الديناميكية في المدى القصير لا تقل أهمية عنها في المدى الطويل. ويطبق اختبار جوهانسن في حال إذا زادت المتغيرات عن متغيرين لإمكانية وجود عدة متجهات للتكامل المشترك. ويفضل استخدام اختبار التكامل المشترك في الحالات التي تتضمن متغيرين فقط على طريقة انجل-جرينجر ذات الخطوتين. وتعتمد

طريقة جوهانسن على طريقة الإمكانية العظمى لتقدير وتحديد وجود متجهات متكاملة في نموذج (VAR). فإذا كان هناك متجه يحتوي على P من المتغيرات $(Z_{1t},.....,Z_{pt}) = Z_t$ المتولدة من الرتبة K من عملية (VAR) وأخطاء Guassian بالصيغة التالية:

$$Z_t = A_1 Z_{t-1} + ...+ A_k Z_{t-k} + \mu + \varepsilon_1, \qquad t = 1,....,T$$

حيث أن Z_t هو متجه من الرتبة (px1) من المتغيرات، و $\varepsilon_1,.....,\varepsilon_T$ متغيرات عشوائية ذات التوزيع الطبيعي $iid\ Np(0,\Sigma)$. و μ متجه من الثوابت. ولما كانت الرغبة هنا في التمييز بين الاستقرار من خلال الترابط الخطي (LinearCombination) وبأخذ الفرق الأول للمتجهات نحصل على نموذج تصحيح الخطأ على النحو الآتي:

$$\Delta Z_t = \Gamma_1 \Delta Z_{t-1} + ...+ \Gamma_{k-1} \Delta Z_{t-k-1} + \Pi Z_{t-k} + \mu + \varepsilon_1, \quad t = 1,....,T$$

حيث أن $\Gamma_i = (I - \varphi_1 - \phi_2 - .....- \phi_i)$ معلمات المصفوفة في المدى القصير، وأن $\Pi = (I - \varphi_1 - \phi_2 - .....- \phi_k)$ حيث أن K هي عدد فترات التباطؤ. المصفوفة Π تحتوي معلومات عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متجه المتغيرات. إن المعلومات التي تشير إلى عدد المتجهات المتكاملة موجودة في رتبة المصفوفة Π، أي أن رتبة المصفوفة تحدد عدد التوليفات الخطية الموجودة في Zt مستقرة. ويتم تحديد عدد المتجهات المتكاملة باستخدام اختبار القيمة العظمى الخاصة (eigenvalues)، أو اختبار الأثر (Trace) اللتين تكونان معنويين إحصائيا. فإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي صفرا (r=0) فإن جميع العناصر في Zt غير مستقرة، وبذلك لا يوجد علاقة تكاملية بين المتغيرات. وأما إذا كانت رتبة المصفوفة كاملة (r=p)، فعندها تكون جميع عناصر Zt مستقرة ومتكاملة أما الحالة المتوسط بحيث إن $r < p$ عندها فيكون هناك r من المتجهات المتكاملة، وأن P-r متجه زمني. فإذا كانت $r \neq 0$ فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل موجودة. وتستخدم

نسبة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood Ratio) (MLR) لتحديد عدد المتجهات المتكاملة (رتبة المصفوفة Π). ويتم بإجراء اختبارين هما اختبار الأثر (λ_{trace} Trace test) , الذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك المتميزة تقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرضية البديلة العام غير المقيد ($q=r$) ويحسب هذا الاختبار بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trcae}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث $\lambda_{r+1}, \ldots\ldots\ldots\ldots, \lambda_n$ أقل المتجهات الخاصة (eigenvectors)(p-r) وتدل فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي أو يقل عن (r). وبذلك فإن فرضية العدم $r=0$ مقابل الفرض البديل $r=1$.

أما الاختبار الثاني فهو اختبار ($\lambda_{\max}$ Maximal Eigenvalue) , القيمة الخاصة العظمى الذي يمكن حسابه من الصيغة الآتية:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T \ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ويقوم الاختبار للفرضية العدم القائلة بوجود (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود ($r+1$) متجه للتكامل المشترك. ولما كان اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لتحديد عدد المتجهات المتكاملة حساسا جدا طول فترة التباطؤ (Lag Length) المثلى في نموذج (VAR)، فإنه كان من الضروري تحديد طول الفترة باستخدام معيار Schwarz (SC) و معيار Akaika (AIC). وتكون فترة التباطؤ كبيرة كفاية لضمان عدم ترابط المتغيرات العشوائية وصغيرة كفاية لإجراء عملية التقدير. ولكون هذا الموضوع مطروقا بشكل واسع في أدبيات الاقتصاد القياسي فقد تم حذف تفاصيل وصف المعيار.

٣- نتائج التقدير: Estimation Results اختبار استقرار الدالة Stationarity Test (Unit Root Test)

وعلى ضوء نتائج الاختبارين الواردة في الجدول (٣)، نلاحظ أن إحصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ) غير معنوية مما يدل على أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (Levels)، وبتطبيق الاختبارات على الفرق الأول (First-difference) للمتغيرات كشفت نتائج الاختبارين عن رفض الفرض بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية ١٪، أي أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I (1).

الجدول رقم (٣). نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF). و(PP). لجذر الوحدة

Result	PP	ADF		Variables
	Constant & trend	Lag	Constant &trend	
				Log Levels
غير مستقره	0. 156692	0	-2. 77705	F X11
غير مستقره	0. 236861	1	-1. 87723	F X12
غير مستقره	0. 272321	10	-1. 17419	F X13
غير مستقره	0. 166092	0	-0. 75226	M X 21
غير مستقره	0. 145692	0	-1. 77723	M X 22
غير مستقره	0. 436861	1	-1. 87723	M X23
غير مستقره	0. 382321	10	-1. 17419	T X31
غير مستقره	0. 336861	1	-1. 87723	T X32
غير مستقره	0. 146692	0	-0. 85226	T X33
				Log First differences'
I(1)	0. 0667473	0	-10. 9760*	F X11
I(1)	0. 0434373	0	-6. 94233*	F X12
I(1)	0. 0679183	0	-10. 8936*	F X13
I(1	0. 1179183	0	14. 9760*	M X 21
I(1)	0. 1949683	0	-12. 0175*	M X 22
I(1)	0. 2079183	0	-7. 8936*	M X23
I(1)	0. 0679183	0	-10. 8936*	T X31
I(1)	0. 1449683	0	-11. 8934*	T X32
I(1	0. 1649283	0	-13. 8939*	T X33

ملحوظه: كل المتغيرات أخذ لها اللوغاريتم الطبيعى طول فتره الإبطاء (Lags). تم تحديدها بواسطه استخدام معيار (Schwarz (SC. ونظرا لوجود اتجاه عام في البيانات فقد تم ادراج الاتجاه العام في الاختبار.

1 at 1 percent level reject null hypothesis (series has no unit root)

2 reject null hypothesis (series has no unit root). at 5 percent level

3 at 1 percent levelcannot reject null hypothesis (series has no unit root)

* reject null hypothesis (unit root). at 1 percent level

الجدول رقم (٤). MacKinnon (1996). Critical Valuesfor Adf & Pp Unit Root Tests

PP	ADF	Level of significance
Constant & trend	Constant & trend	
		Log Levels
0. 21600	-4. 046072	1 percent
0. 14600	-3. 452358	5 percent
0. 11900	-3. 151673	10 percent
		Log first differences
0. 21600	-4. 04693	1 percent
0. 14600	-3. 45276	5 percent
0. 11900	-3. 15191	10 percent

ملحوظة: القيم الجدولية لـ (ADF). تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (E-Views). المستخدم في هذه الدراسة، وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطأ الداخلة في نموذج الاختبار.

تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في مشاركة المرأة في قوة العمل

حيث يتم استخدام الانحدار المتدرج لتحديد أهم المتغيرات المستقلة (السياسة المالية، وتشمل: الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام، و السياسة النقدية وتشمل: معدل التضخم، سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقيين، و السياسة التجارية وتشمل: الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي ومؤشر الانفتاح وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي) التي تؤثر في مشاركة المرأة في قوة العمل.

$$(LF) = ai + F\,X11 + F\,X12 + FX13 + M\,X21 + M\,X22 + M\,X23 + T\,X31 + T\,X32 + T\,X33 + \varepsilon i$$

حيث أن:

(LF) مشاركة المرأة في قوة العمل % من إجمالي قوة العمل.

F X11 الإنفاق العام % من الناتج المحلى الإجمالي.

F X12 الإنفاق على التعليم % من الإنفاق العام.

F X13 الإنفاق على الصحة % من الإنفاق العام.

M X 21 معدل التضخم.

M X 22 سعر الفائدة الحقيقي.

M X23 سعر الصرف الحقيقي.

T X31 الصادرات % من الناتج المحلى الإجمالي.

T X32 الواردات % من الناتج المحلى الإجمالي.

T X33 (الصادرات + الواردات)% من الناتج المحلى الإجمالي.

السياسة المالية:

يعرض جدول (٥) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F = 39. 202) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١٪ حيث بلغت قيم (Sig. =0. 000)، ويتضح من الجدول

معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١٪، أما بالنسبة للإحصائيةD. W فنجد أن قيمتها تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وأهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع هي:

- الإنفاق على التعليم(F X12)، الإنفاق على الصحة (F X13) وتفسر ٤٤. ٤٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مشاركة المرأة في قوة العمل)، في حين اختفى تأثير الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي(F X11).

الجدول رقم (٥). تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

التقديرات			الحد الثابت والمتغيرات التفسيرية	معامل التحديد R2	D. W	F (sig.)
Sig.	t	β				
. 000	28. 729	15. 444	Constant	0. 444	2. 011	39. 202 (0. 000)
. 000	16. 819	. 445	F X13			
. 000	4. 391	. 364	F X12			

ويتضح من الجدول الآتي:

- قيمة المعلمة التقاطعية- الحد الثابت- لمعادلة الانحدار المقدرة جاءت معنوية وموجبة، ويشير هذا إلى أن العوامل الأخرى بخلاف المتغيرات التفسيرية الموجودة بالنموذج - مثل باقي السياسات والعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة بالمجتمع، والعوامل الشخصية المتعلقة بالمرأة - تؤثر بشكل طردي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.
- الإنفاق على التعليم (F X12) جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة دليلا على أن الإنفاق على التعليم يؤثر بصورة إيجابية على معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة. حيث يلاحظ أنه مع ارتفاع المستوى التعليمي للإناث يزداد إقبالهن على دخول سوق العمل، وتزداد فرصهن في الحصول على وظائف ملائمة بأجور مرتفعة مقارنة بالإناث ذوات المستويات التعليمة المنخفضة، وهذا يتفق مع ما أشارت له دراسة (Mincer,Gacob, 1962). فالتعليم – بصفة عامة - له أثر إيجابي على

المشاركة في سوق العمل حيث ينظر إلى التعليم على أنه استثمار، والأجر من العمل هو عائد هذا الاستثمار، كما تزيد تكلفة الفرصة البديلة للشخص المتعلم العاطل عن العمل.

- الإنفاق على الصحة (F X13) جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة دليلا على أن الإنفاق على الصحة يؤثر بصورة إيجابية على معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة. وقد اتفقت تلك النتيجة مع دراسة (Mullaney,2007) على أن تبنى الدول لسياسات مالية متشددة تؤدى لخفض الإنفاق على الصحة والتعليم ويؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة في قوة العمل.

السياسة النقدية:

يعرض جدول (٦) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F =166. 407) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١٪ حيث بلغت قيم (Sig. =0. 000)، ويتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١٪، أما بالنسبة للإحصائيةD. W فنجد أن قيمتها تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وأهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع هي:

- سعر الفائدة الحقيقي(M X 22)، وسعر الصرف الحقيقي (M X23)، وتفسر ٣٢. ٢٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مشاركة المرأة في قوة العمل)، في حين لم يظهر تأثير لمعدلات التضخم (M X 21).

الجدول رقم (٦). تقديرات نماذج الانحدار المتدرج.

التقديرات			الحد الثابت والمتغيرات التفسيرية	معامل التحديد R2	D. W	F (sig.)
Sig.	t	β				
. 000	135. 624	18. 265	Constant	0. 322	2. 203	166. 407 (0. 000)
. 000	-12. 621	-. 754	M x23			
. 000	4. 149	. 048	M X 22			

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- قيمة المعلمة التقاطعية- الحد الثابت- لمعادلة الانحدار المقدرة جاءت معنوية وموجبة، ويشير هذا إلى أن العوامل الأخرى بخلاف المتغيرات التفسيرية الموجودة بالنموذج تؤثر بشكل طردي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.
- أسعار الفائدة الحقيقية (M X 22)، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة دليلا على أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر بصورة إيجابية على معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Braunstein and Heintz,2008) التي أكدت أن سيادة سعر فائدة حقيقي سالب يكون له تأثير ضئيل على معدلات التوظف، وعلى العكس فإن سعر الفائدة الحقيقي يحفز على جذب المدخرات وخفض الادخار العيني وبذلك توجه الأموال للاستثمار اللازم لخلق فرص العمل، بالإضافة لجذب رؤوس الأموال إلى الداخل. ومن هنا يتأكد أن الآثار الإيجابية لوجود أسعار فائدة حقيقية تزداد وخاصة في الأجل الطويل على الرغم من تباطؤ عملية الاستثمار في البداية نظرا لارتفاع تكاليف التمويل.
- سعر الصرف الحقيقي (M X23)، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وسالبة دليلا على أن انخفاض سعر الصرف يؤدى إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة، غير أن تأثير هذا العامل كان ضئيلا حيث أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي بنسبة١٪ يترتب عليه زيادة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل بنسبة ٠. ٠٤٨٪، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية والدراسات السابقة، فمن خلال التأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات مقارنة بالأسعار الدولية، وتحول موارد الإنتاج المحلية باتجاه الأنشطة التصديرية التي تعتمد بشكل واسع على عمالة الإناث. بالإضافة إلى حدوث زيادة في الدخول التي تترجم في صورة زيادة في الطلب ومن ثم حدوث زيادة في الإنتاج والتوظف.

السياسة التجارية:

يعرض جدول (٧) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F =25. 104) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١٪ حيث بلغت قيم (Sig. =0. 000)، ويتضح من الجدول

معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١٪، أما بالنسبة للإحصائيةD. W فنجد أن قيمتها تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وأهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع هي:

- الصادرات (T X31)، والواردات نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي (T X32)

وتفسر ٦٢. ٤٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مشاركة المرأة في قوة العمل).

الجدول رقم (٧). تقديرات نماذج الانحدار المتدرج.

التقديرات			الحد الثابت والمتغيرات التفسيرية	معامل التحديد R2	D. W	F (sig.)
Sig.	t	β				
. 000	28. 178	22. 622	Constant	0. 624	1. 951	25,104 (0. 000)
. 000	-7. 084	-. 237	T x32			
. 000	4. 950	. 185	T x31			

- قيمة المعلمة التقاطعية- الحد الثابت- لمعادلة الانحدار المقدرة جاءت معنوية وموجبة، ويشير هذا إلى أن العوامل الأخرى بخلاف المتغيرات التفسيرية الموجودة بالنموذج تؤثر بشكل طردي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.
- الصادرات نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي(T x31)، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وموجبة دليلا على أن زيادة الصادرات بنسبة ١٪يؤدى إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بنسبة ١٨٥. ٠٪ وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات للدراسات السابقة، والتي أكدت أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة عدد الوظائف المتاحة للإناث في الصناعات التصديرية.

٣- الواردات نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي(T X32)، جاءت إشارة هذه المعلمة معنوية وسالبة دليلا على أن زيادة الواردات

بنسبة ١٪يؤدى إلى نقص معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بنسبة ٠. ٢٣٧٪ مما يؤكد أن معظم الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأن الأهمية النسبية للسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج أقل، بالإضافة لعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية.

ومن هنا فقد تم تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية - المالية والنقدية والتجارية- على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل في مصر.

ولدراسة العلاقات المتداخلة بين مكونات السياسات الاقتصادية الكلية، تم قياس أثر جميع المتغيرات المستقلة معا، ويعرض جدول (٨) نتائج الانحدار المتدرج، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (F =132. 406) وهى معنوية عند مستوى معنوية ١٪ حيث بلغت قيم (Sig. =0. 000)، ويتضح من الجدول معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ١٪، أما بالنسبة للإحصائية D. W فنجد أن قيمتها تقترب من ٢، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وكانت أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع هى: سعر الصرف(M X23)، وسعر الفائدة (MX 2 2)، و الصادرات (T X31)، وتفسر ٨٣. ٩٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مشاركة المرأة في قوة العمل). حيث اختفي تأثير السياسة المالية، في حين ظهر تأثير السياسة النقدية ممثلة في سياسة سعر الصرف وسعر الفائدة، وكذلك تأثير السياسة التجارية ممثلة في الصادرات ويتضح من الجدول أن إشارة معاملي انحدار سعر الفائدة والصادرات موجبة بمعنى أن زيادة سعر الفائدة أو الصادرات تؤدى إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، وإشارة معامل انحدار سعر الصرف سالبة بمعني ان انخفاض سعر الصرف يؤدى إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل.

الجدول رقم (٨). تقديرات نماذج الانحدار المتدرج

التقديرات			الحد الثابت والمتغيرات التفسيرية	معامل التحديد R2	D. W	F (sig.)
Sig.	t	β				
. 000	86. 968	27. 657	Constant	0. 839	1. 891	132. 406 (0. 000)
. 000	-13. 877	-. 770	M X23			
. 000	4. 282	. 046	M X 22			
. 024	2. 400	. 029	T X31			

سادسا: النتائج والتوصيات Conclusions and Recommendation

استهدفت الدارسة الحالية تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المراة المصرية في قوة العمل، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أدت الأمم المتحدة دورا مهما لإشراك المرأة في سياسات التنمية.
- ارتفاع دخل المرأة من المشاركة في العمل يعد بمثابة الاستثمار في الجيل التالي.
- أوضحت البيانات أن الإناث يمثلن تقريبا نصف السكان، وعلى الرغم من ذلك نجد أن نسبة الإناث في القوة العاملة وصلت إلى٢٨. ٥٢٪ وهى أعلى نسبة لها في عام ١٩٨٠.
- على الرغم من أن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل تزايدت إلا أنها لا تزال أقل بكثير من معدلات مشاركة الذكور.
- تركزت عمالة الإناث حتى النصف الأول من التسعينات في القطاع الحكومي يليه القطاع الخاص ثم القطاع العام، وتبدلت الصورة لتتركز في القطاع الخاص غير المنظم يليه القطاع الحكومي ثم القطاع الخاص المنظم وأخيرا قطاع الأعمال العام.
- احتل نشاط الخدمات المرتبة الأولى من حيث الأنشطة الاقتصادية المستوعبة لعمالة الإناث، أما على مستوى المهن فتتركز عمالة الإناث في المهن الزراعية والأعمال الإدارية والكتابية.

- أدى تطبيق الدولة سياسات اقتصادية انكماشية إلى التأثير السلبي على عمالة الإناث، حيث انخفضت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل من ٢٨. ٥٢٪ عام ١٩٨٠م إلى ٢٣. ٨٩٪ عام ٢٠٠٩م.
- تأثرت معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل المصرية بالسياسات الاقتصادية الكلية، حيث أكدت النتائج المستمدة من التحليل الإحصائي للبيانات عن الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠١٠م ما يلي:

ـ الإنفاق العام الاجتماعي على التعليم والصحة له تأثير معنوي إيجابي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.

ـ أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لها تأثير معنوي موجب على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل، في حين أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير معنوي سالب على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.

ـ للصادرات تأثير معنويو إيجابي على معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل، أما الواردات فجاء تأثيرها معنويا وسالبا على معدلات المشاركة المرأة في قوة العمل.

التوصيات

- ضرورة التحول من محاولة دمج المرأة في برامج التنمية إلى دمج النوع في التنمية الاقتصادية لتحقيق التمكين للمرأة والاستقلالية، وإمكانية الاختيار في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتماد على الذات.
- زيادة الاستثمار العام والخاص في التعليم والصحة، مع ضرورة توفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة بأسعار مناسبة لتسهيل قيام المرأة بمسئوليتها المزدوجة.
- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أكبر قدر من الفعالية في تحقيق الاستفادة الكاملة من القوة العاملة المتاحة لدى المجتمع.
- العمل على توجيه الائتمان للقطاعات الإنتاجية القادرة على خلق المزيد من فرص العمل وبخاصة للنساء، وضغط الائتمان الموجه إلى الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الاتجاه لتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل.
- توسيع قاعدة المستفيدين من الائتمان المصرفي وخاصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم وذات التوجه التصديري، مع تقديم الدعم الفني اللازم ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.
- زيادة الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتبنى سياسات لعلاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، من خلال العمل على تنمية الصادرات وترشيد وتوجيه الواردات.
- تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية عند صياغة السياسات الاقتصادية الكلية.

مقترحات لبحوث مستقبلية

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية، يقترح الباحث أن تتضمن البحوث المستقبلية ما يلى:

" تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحسين مؤشرات
النوع الاجتماعى".

المراجع

المراجع العربية

الإسكوا، (٢٠٠٧)، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي أسيا.
البنك الأهلي المصري، (٢٠٠٢)، " النشرة الاقتصادية"، العدد الأول، ٢٠٠٢، العدد الثالث.
..... (٢٠٠٦)، " *المجلة الاقتصادية*"، العدد الرابع، مجلد٤٧.
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
حلمي، منال إبراهيم، (١٩٩٦)، " آثار رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصري ١٩٧٦-١٩٩٢"، *رسالة دكتوراه*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
سليمان، عزة عبد العزيز وآخرون، (٢٠٠٠)، " الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٣٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
كريم، كريمة، (٢٠٠٧)، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التجارة الخارجية في مصر"، *مجلة مصر المعاصرة*، القاهرة، العدد٤٨٦، السنة الثامنة والتسعون.
معتوق، سهير، (١٩٩١)، " تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية"، *المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين*، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
منظمة العمل الدولية، أعداد مختلفة.

نصار، هبه، (٢٠٠٥)، "*أثر العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة*"، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولى، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Acedo, F. J. , Barroso, C. and Galan, J. L. ,(2006), " The resource – based theory: dissemination and Main Trends" , strategic Management Journal, 27, PP. 621-636.

Afshar H. ,(1997), " Women, development, and survival in the Third World" , London: Longman.

Alsop, Ruth and Heinsohn Nina,(2005)," Measuring Empowerment in Practice: Structuring Analysis and Framing Indicators" , World Bank Policy Research Working Paper 3510, February, Washington, DC: World Bank.

Alsop, Ruth,, Mette, Frost and Holland, Jeremy,(2006), " Empowerment in Practice: From analysis to Implementation" , Washington, DC: World bank,.

Association for Women's Rights in Development, (2002)," Women's Rights and Economic Change" , Newsletter No. 4, August.

Aysit, Tansel,(2001), " Economic Development And Female Labor Force Participation in Turkey: Time Series Evidence And Province Estimates " ERF Working Paper Series, Economic Research Forum Egypt.

Bandarage,(1984), " Women in Development: Liberalism, Marxism, and Marxist Feminism " , Development and Change. Vol. XV.

Baunsgaard, Thomas& Keen, Michael,(2006)," TAX REVENUE AND (OR?) TRADE LIBERALIZATION" , International Monetary Fund, Washington DC.

Beetsma, Roel &Bovenberg,Lans. A,(2001), " Structural Distortion and Decentralized Fiscal Policies in E M U " I M F &W B. No. 178.

Bergmann Barbara,(1974) " Occupational Segregation ,Wages and Profits When Employers Discriminate by Race or Sex" ,1974. From: Alice h. Amsden. The Economics of Women&Work. Edited book St. Martin s. USA. 1st edition. 1980.

Benería, Lourdes. ,(1995), " Toward a Greater Integration of Gender in Economics. " World Development Vol. 23, No. 11 pp. 1839-1850.

Blackden, C. M. and R. S. Canagarajah,(2003), " Gender and Growth in Africa: Evidence and issues Paper Prepared for World Bank-UNECA Expert Meeting on Pro-Poor Growth, Kampala, Uganda, June.

Boserup, Ester, (1970)," Women's Role in Economic Development" , (First South Asian Edition 2008), London and Sterling, VA: Earthscan.

Bouin, O. , and Michalet, C. A. ,(1991), " Rebalancing the Public and Private Sector" , Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.

Braunstein, Elissa and James Heintz(2008). " Gender Bias and Central Bank Policy: Employment and Inflation Reduction" , International Review of Applied Economics,March.

Cotula, Lorenzo,(2006), " Changes in " Customary" Land Tenure Systems in Africa" , LSP Working Paper No. 38, International Institute for Environment and Development (IIED).

Dolan, D. and R. Gatti,(1999), " Gender Inequality ,Income and Growth: Are Good Times Good for Women?" Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No 1 Washington, DC, World Bank.

Dolan, C. and K. Sorby ,(2003)," Gender and Employment in high value Agriculture industries" Agriculture & Rural Development Working Paper. Washington D. C: World Bank, No. 7.

El-Mahdi, A. ,(2006), " Analysis of Economic Situation of Women in Egypt" ,. Cairo: Euromed Women's Rights.

Elson, Diane,(2002), " Macroeconomics and Macroeconomic Policy from a Gender Perspective" Public Hearing of Study Commission: Globalization of the World Economy-Chaiienges and responses " Deutscher Bundestag.

EU Bilateral Trade Relations: Egypt 2007.

Hill M. A and King E. M,(1995), " Women s Education and Economic Well-being " Feminist Economics.

Humphries Jane,(1977)" Class and Struggle and the Persistence of the Working-class Family" ,1977. From: Alice h. Amsden. The Economics of Women&Work. Edited book St. Martin s. USA. 1st edition. 1980.

Jaquette, Jane S. (1982), " Women and Modernization Theory: A Decade of feminists Criticism" , World Politics (January), Vol. 34, Number.

Joy, Clare and Peter Hardstaff. February. ,(2005)," Dirty Aid, Dirty Water: The UK Government's push to privatize water and sanitation in poor countries" World Development Movement.

Kabeer N. ,(1994), " Reversed realities: gender hierarchies in development thought" , London, Verso.

Kheir El-Din, (2000)," Egypt's Exports underLiberalization: Performance, Prospects and Constraints (1980-1998), in Heba Nasser and Alfonse Aziz (editors), Egyptian Export and Challenges of the 21st Century" , Center for Economic and Financial Research and Studies, Cairo, Egypt, April.

Laframboise, Nicole& Trumbic, Tea,(2003), " The Effects Of Fiscal Policies on the Economic Development of Women in the Middle East and North Africa" I M F Working Paper, NO. 03, 244.

Marphatia, Akanksha A. and David Archer, (2005)," Contradicting Commitments: How the Achievement of Education for All is Being Undermined by the International Monetary Fund" Action Aid International and Global Campaign for Education, September.

Mincer Gacob,(1962), " Labor Force Participation Of Married Women: A Study Of Labor Supply " St. Martin`s. U S A 1st edition.

Mishkin, S. Frederic,(1995)," Symposium of the Monetary Transmission Mechanism" , journal of economic perspective, Vol. 9, No. 4.

Mishkin, S. Frederic,(2007), " Monetary Policy and the Dual Mandate" Remarks Given at Bridgewater College, Bridgewater, Virginia on April 10.

Molyneux, Maxine and Razavi, Shahra,(2006), " Beijing Plus 10: An ambivalent Record on Gender Justice" , Occasional Paper 15, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD).

Moser, Caroline O. N,(1993)," Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training" , London: Routledge.

Mullaney, Annette. ,(2007), " The Effect of I M F Programs on Women" Politics Honors Thesis, New York University.

Nassar, Heba,(2006)," Skills Requirements of the Egyptian Labor Market: A gender perspective (Manufacturing Sector) Report of a field Survey" SRC Working Paper no. 7.

PillaiN. , Vijayamohanan, B. P. , Asalatha and B. , Ponnuswamy. ,(2009), " Women in Development Dissecting the Discourse" Centre for Development Studies, Prasanth Nagar, lloor, Trivandrum, erala, India15.

Randriamaro,z,(2006)," TRADE, POVERTY AND WOMEN'S ECONOMIC EMPOWERMENT" EC/WSRWD/2008/EP. 1

Seguino Stephanie & Grown Caren. ,(2006), " Feminist-Kaleckian Macroeconomic Policy For Developing Countries " The Levy Economics Institute Of Bard College, Working Paper Series, NO. 446, May.

Standing, G. ,(1999), " Global Feminization Through Flexible Labor: A Theme Revisited" World Development, No. 27(3).

Stevens, B. ,(1992), " Prospects of Privatization in OECD Countries" , National Westminster Bank Quarterly Review.

Subramanian, Arvind,(1997)," The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical Retrospective" , I M F, Middle East Department P, No. 105.

Takhtamanova, Yelena & Sierminska, Eva,(2008), " Gender differences in the effect of monetary policy on employment: The case of nine OECD countries" International Networks for Studies in Technology, Environment, Alternatives and Development, IRISS Working Paper.

Taylor, John. ,(2000), " Low Inflation, Deflation, and Policies for Future Price Stability" A Keynote Speech Prepared for the Ninth International Conference, ―The Role of Monetary Policy under Low Inflation: Deflationary Shocks and their Policy Responses," sponsored by the Institute for Monetary and Economic Studies, Bank of Japan, July.

. UNCTAD,(2004), " Trade and Gender: Opportunities and Challenges for Developing Countries" New York and Geneva.

UNDP " Human Development Report 2007/2008".

UNIFEM ,UNDP and League of Arab States. UNIFEM Arab States Sub-Regional Office. Progress of Arab Women. Rabat: UNIFEM,2004.).

Vanek ,Goann,(1980), " Time Spent in House Work: 1974 from: Alice H. Amsden, " The Economics of Women &Work" Edited book, st. Martins, U S A. 1st edition.

Weisbrot, Mark, Dean Baker and David Rosnick,(2005) " The Scorecard on Development: 25 Years of Diminished Progress" Center for Economic and

Policy Research. Washington, DC. http: //www. cepr. net/publications/development _2005_09. pdf

Wichterich, Christa,(2000), " The globalized woman: reports from a future of inequality". Australia, Spinifex Press.

Women Working Worldwide. ,(2007), " Promoting Women Workers Rights in African" Horticulture, September.

Wood, A. , (1991), " North-South Trade and Female Labour in Manufacturing: An Asymmetry" Journal of Development Studies, No. 27 (2).

World Bank. , (2002)," Empowerment and Poverty Reduction: A Source Book" , Washington, DC: Poverty Reduction and Economic Management..

World Bank. ,(2007), Middle East and North Africa Region Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth. Washington D. C.: World Bank.

World Bank. ,(2011), " World Development Indicators" (Washington D. C.: WB).

Yana Van Der Meulen Rodgers. ,(1999), " Protecting Women And Promoting Equality in The Labor Market: Theory and Evidence" Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, NO. 6, Nov.

Young, B. and Hoppe, H. ,(2003), " The Doha Development Round, Gender and Social Reproduction" Freidrich-Ebert-Stiftung Occasional Paper No. 7.

Assess the effectiveness of macroeconomic policies on the rates of Egyptian women participation in the labor force: Analytical study

Mohamed Abdel Hamid Mohamed Shehab
Associate Professor, Taif University

(Received 21/5/2011; accepted for publication 31/5/2013)

Abstract. The present study aimed at evaluating the effectiveness of macroeconomic policies on the participation rates of Egyptian women in the labor force, it has come to a set of results ;of which is the most important that macro-economic policies play an influential role at the level of participation of women in the labor force as well as the main female social indicators. , the results obtained from statistical analysis of the data for the period from 1980 to 2010, said; confirmed thatSocial public expenditure on education and health has a positive significant effect on the rates of women participation in the labor force The real interest rates positive significant effect, while the real exchange rate has a negative significant effect on the rates of women participation in the labor force, Also, the exports have significant and positive impact while imports have either significant and negative impact on the participation rates of women in Egyptian labor force.
The method of forecasting using time series was used, to build the appropriate model for the data of women's participation in the labor force. Finally reached the study reached the possibility of formulating a regression model gradual to identify the most important independent variables (fiscal policy - monetary policy - trade policy) that affect women's participation in the labor force.

Key words: women, labor force, Gender, fiscal policy, monetary policy, trade policy.